هيئة تنظيم
مركز قطر للمال
QATAR FINANCIAL CENTRE
REGULATORY
AUTHORITY

التقرير السنوي ٢٠١٤

www.qfcra.com

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير البلاد المفدّى

المحتويات

٩ كلمة رئيس مجلس الإدارة
١٠ كلمة الرئيس التنفيذي
١٢ إطار عمل الحوكمة
١٦ مجلس الإدارة
٢٤ الإدارة التنفيذية
٢٧ الإشراف والتصريح
٣٦ السياسات
٤٠ التنفيذ
٤٢ الخدمات المؤسسية

القوائم المالية

٤٨ تقرير المدققين
٤٩ قائمة الوضع المالي
٥٠ قائمة الأنشطة
٥١ قائمة التغييرات في حقوق الملكية
٥٢ قائمة التدفقات النقدية
٥٣ إيضاحات القوائم المالية
٦٥ جدول الشركات المصرح لها
٦٩ جدول الشركات المرخصة
٧٥ الملحقان رقم (1) و(2)

الإنجازات الرئيسية

٢٠٠٥
إطلاق منصة حيوية تعمل من خلالها شركات الخدمات المالية العالمية.

٢٠٠٦
وضع الأسس اللازمة لمركز مالي عالمي حيوي وجذاب.

٢٠٠٧
وضع الخطط لبناء إطار تنظيمي جديد في دولة قطر.

٢٠٠٨
حماية الاقتصاد من التداعيات الخطيرة للأزمة المالية العالمية.

٢٠٠٩
تعزيز الاهتمام المتزايد من قبل القطاع المالي بقدرات دولة قطر.

٢٠١٠
وضع تشريعات مكافحة غسل الأموال.

٢٠١١
تعزيز الجهود المتواصلة للحد من الأنشطة المالية غير المصرح لها.

٢٠١٢
إصدار قانون جديد للقطاع التنظيمي في قطر.

٢٠١٣
إطلاق أول خطة استراتيجية مشتركة لتنظيم القطاع المالي في قطر.

٢٠١٤
وقعت دولة قطر اتفاقية مع جمهورية الصين الشعبية لإنشاء أول مركز إقليمي في الشرق الأوسط لمقاصة وتسوية المعاملات بعملة الرنمينبي الصينية.

سعادة الشيخ عبد اللّه بن سعود آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يسعدني أن أقدّم لكم التقرير السنوي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال لعام ٢٠١٤. وقد شهد هذا العام المزيد من التعاون وتبادل الخبرات بين هيئة التنظيم والجهات الرقابية الأخرى في الدولة، مع تحقيق تقدّم ملحوظ في عدد من المجالات المهمة.

ويعود الفضل في التقدم الذي حققته هيئة التنظيم وبشكل كبير منه إلى القاعدة التي أرستها الخطة الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي والتي أطلقناها قبل سنتين بهدف تأسيس بنية مشتركة بين الجهات الرقابية العاملة في الدولة وتحقيق الأهداف القائمة في إطار رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

ولا تنحصر هذه الإنجازات فقط في الخطوات الفردية التي حقّقتها هيئة التنظيم في العام ٢٠١٤ بل أيضاً في الالتزام القائم بين هيئة التنظيم ومصرف قطر المركزي للدفع بالرقابة على قطاع التأمين إلى الأمام، بالإضافة إلى عملهما إلى جانب هيئة قطر للأسواق المالية على دعم جهود الدولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد أفضت هذه الجهود إلى تعزيز أهمية الدوحة كمركز مالي رائد في المنطقة لا سيّما من خلال التوقيع على مذكرة التفاهم بين بنك الشعب الصيني ومصرف قطر المركزي التي تنص على إنشاء أول مركز لمقاصة وتسوية العمليات بالعملة الصينية في المنطقة في نوفمبر ٢٠١٤. ويأتي هذا التطور ليؤكد على أهمية مركز قطر للمال وقطاع الخدمات المالية في مسيرة نموّ الدولة الاقتصادي، كما يلقي الضوء على طبيعة العلاقة الاستراتيجية بين الصين وقطر.

أصدرت هيئة التنظيم في العام ٢٠١٤ عدداً من التعديلات على الإطار الاحترازي الذي ينظّم الشركات المصرّح لها بمزاولة أعمال الخدمات المصرفية وإدارة الاستثمار والاستشارات في مركز قطر للمال. ودخلت الأنظمة المعدّلة حيّز التنفيذ بعد عرضها للتشاور العام والمناقشة مع الشركات العاملة في المركز.

كما تمّ إصدار القواعد الجديدة لتحلّ مكان الأنظمة المصرفية المتضمنة في قواعد الأعمال المصرفية والاستثمار لعام ٢٠٠٥. وقد ركّزت التعديلات على عملية تقييم كفاية رأس المال، والمتطلبات الرأسمالية، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر معدّلات الفائدة في الدفاتر المصرفية، ومخاطر السيولة، والتقارير الاحترازية، والشركات المالية الإسلامية.

ويأتي تعزيز إطار العمل الاحترازي في سياق التطورات الملحوظة التي شهدتها معايير التنظيم العالمية في السنوات الأخيرة. فهو يدعم قدرة الشركات المصرّح لها على مزاولة أعمالها بالارتكاز إلى أساس رأسمالي قوي وإدارة سليمة للمخاطر، مع نموّ وتوسّع أعمالها.

من ناحية أخرى، أصدرت هيئة التنظيم القواعد الجديدة لإدارة الاستثمار والأعمال الاستشارية، لتحلّ مكان الأنظمة المصرفية المتضمنة في قواعد الأعمال المصرفية والاستثمار لعام ٢٠٠٥. وتهدف هذه التحسينات إلى تعزيز عوامل الحدّ الأدنى المطلوب لرأس المال المدفوع والأصول السائلة، وإدارة المخاطر، وتأمين التعويض المهني، وحماية أموال العملاء والأصول.

وتأتي هذه الخطوات لتؤكد على أهمية تمتّع قطاع الخدمات المالية في دولة قطر برؤية منسّقة وطويلة الأمد ومطّلعة على آخر التطورات في هذا المجال والعمل على أساسها. فمهمتنا هي التأكيد على أن يقود تنظيم الخدمات المالية إلى خلق بيئة حاضنة للنمو والابتكار، وحماية المستهلكين والمستثمرين.

وأنتهز هذه الفرصة لأعبّر عن شكري العميق إلى زملائي من أعضاء مجلس الإدارة وإلى الإدارة التنفيذية وفريق عمل هيئة التنظيم على التزامهم الدؤوب بتطبيق أفضل المعايير التنظيمية العالمية ودعم النموّ المستمرّ لمركز قطر للمال كمركز رائد للمال والأعمال في المنطقة.

كما أودّ الإشارة إلى العلاقة البنّاءة بين كلّ من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، والتي تشكّل داعماً أساسياً للاستمرار في تحقيق استراتيجيتنا الموحدة.

في الختام ونيابةً عن مجلس إدارة هيئة التنظيم نتشرّف بهذه المناسبة بأن نرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدّى "حفظه اللّه"، وإلى سموّ الشيخ عبداللّه بن حمد آل ثاني، نائب الأمير، وإلى معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية لما ظلّوا يقدّمونه من دعم مستمرّ.

كما نتقدم بالشكر والتقدير من كافة الوزارات والجهات الحكومية لدعمها وتعاونها مع الهيئة لتحقيق أهدافها التنظيمية بموجب قانون مركز قطر للمال.

عبد اللّه بن سعود آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

شهد العام ٢٠١٤ تقدماً جوهرياً تحقق من خلال جهودنا الرامية إلى تلبية أهداف الخطة الاستراتيجية لتنظيم الخدمات المالية، التي أقرّها كلّ من مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال كخطّة جماعية مشتركة في العام ٢٠١٣. وتضع الخطة الاستراتيجية أهدافاً محددة، ومخصصة لكل من الجهات الرقابية الثلاث، تهدف إلى تطوير التنظيم المالي في دولة قطر. كما خلقت منصة ضرورية تتمكن من خلالها الجهات الرقابية من ضمان التنسيق وإرساء التناغم بين سياساتها من ناحيتي الإعداد والتطبيق. ونحن نؤكّد كجهة رقابية بأن النظام المالي القوي والشامل يشكّل حجر الأساس في توفير النموّ المستدام وقيادة التنويع الاقتصادي. وتمثل الخطة الاستراتيجية عملاً طموحاً في ما بيننا نسعى من خلاله إلى تقديم إطار عمل تنظيمي متوازن ومتّزن يسهّل الاستثمار، ويدعم النمو، ويسمح لقطر بتحقيق كافة إمكاناتها، بالتوافق مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

وتظهر إيجابيات الخطة الاستراتيجية جليةً يوماً بعد يوم من حيث مساهمتها في تعميق وتوسيع التنسيق والتعاون بين الجهات الرقابية العاملة في قطر. فنحن نتشارك التحديات والطموحات، واليوم في ظلّ وجود استراتيجيتنا المشتركة وقيادة لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر، لقد وضعنا الآليات اللازمة لمعالجة تحدياتنا المشتركة وفق منهجية متّسقة، ومتّزنة، ومراعية لكافة العوامل المحيطة. وقد شمل التنسيق في العام ٢٠١٤ كافة المستويات في الجهات الرقابية وكان عاملاً أساسياً في عملنا المشترك على إعداد إطار العمل التنظيمي لقطاع التأمين في الدولة، وتحديد أسلوب الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومعالجة متطلبات الامتثال إلى قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا)، وتقديم الدعم اللازم للجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر في تلبية المهام الموكلة إليها.

ولا تقتصر الخطة الاستراتيجية على خلق منصة موحدة للتعاون فحسب بل هي تحدد مسار خطة العمل المعتمدة في هيئة التنظيم وقدرتنا على الربط بين خطة العمل هذه والجهات الرقابية النظيرة. وفي السنوات الأخيرة الماضية، تركزت أعمال هيئة التنظيم على بناء قدراتها في التحاليل المالية والاحترازية الكلية، الهادفة إلى دعم مهامها المرتبطة بالإشراف وإعداد السياسات. وقد أطلقنا هذه الورشة للجمع بين أهم الدروس المستخلصة من الأزمة المالية الأخيرة ودمجها في مقاربتنا للتنظيم، ولحماية النظام المالي مستقبلاً، قدر الإمكان من أي أزمات محتملة. وعليه، أقرّينا بضرورة وضع آلية هادفة وواضحة المعالم لجمع البيانات وترجمتها إلى صورة واقعية عن المخاطر المالية وهي باتت تحتلّ مكانة أساسية في المقاربة المعتمدة في وضع السياسات وتطبيق الإشراف الرقابي. فخلال العام ٢٠١٤، اعتمدت هيئة التنظيم نظاماً احترازياً جديداً للبنوك وشركات إدارة الاستثمار والاستشارات من خلال إصدار القواعد المخصصة للقطاعات، وإعادة تصميم التقارير الاحترازية، وإطلاق نظام رفع التقارير الالكترونية. وجاءت القواعد والتقارير الاحترازية الجديدة نتيجة استشارات مكثفة مع القطاع. وسيؤدي تطبيق هذه القواعد والتقارير إلى الاتّساق في الالتزام إلى جانب دفع قسم الإشراف إلى التركيز على عوامل الخطر الأساسية من الناحية التنظيمية والعملية. ومن جهة أخرى، يشكّل عمل هيئة التنظيم على التحاليل البيانية والمالية دعماً كبيراً لقسم التحاليل الاحترازية الكلية، ويؤهله للمساهمة خاصة في مهمة الإشراف على الشركات، وتحديد المخاطر المالية التي يواجهها النظام. ويعرض هذا التقرير لنتيجة العمل الاحترازي الكلي في الصفحات التالية.

بالإضافة إلى قواعد شركات إدارة الاستثمار والاستشارات، بدأت هيئة التنظيم العمل على إعادة تصميم التقارير الاحترازية الخاصة بشركات التأمين، على أن تستكمل هذا العمل في العام ٢٠١٥. كما عملنا عن كثب مع إخواننا في مصرف قطر المركزي على تطوير إطار العمل الرقابي لشركات التأمين العاملة في دولة قطر، الأمر الذي يؤهل هيئة التنظيم ومصرف قطر المركزي لتطوير نظام رقابي متناغم وتناسبي لقطاع التأمين في دولة قطر.

أما في العام ٢٠١٥ فسنستمرّ في تحديد أولوياتنا في ظلّ الخطة الاستراتيجية، من خلال عملنا على وضع الأسس التنظيمية الضرورية للنمو المستمرّ والابتكار المتواصل في القطاع المالي، ومركز قطر للمال، وتطوير قطر كمركز للتمويل والاستثمار بعملة الرنمينبي الصينية، على إثر الإعلان الصادر عن مصرف قطر المركزي وبنك الشعب الصيني، في نوفمبر بتحديد قطر كأول مركز خارجي للرنمينبي في المنطقة.

وبهذه المناسبة، أودّ أن أعبّر عن شكري العميق لمجلس الإدارة الكريم للإرشاد والدعم الذي قدّمه لهيئة التنظيم في العام ٢٠١٤، وبالأخصّ إلى سعادة رئيس مجلس الإدارة لرؤيته الشاملة وقيادته الحكيمة التي أوصلتنا إلى الإنجازات التي نحققها اليوم. كما أودّ أن أشكر فريق عمل هيئة التنظيم على الجهود التي يبذلها لتحقيق خطة العمل المتطوّرة لهيئة التنظيم، وأشكر إخواننا في مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية لالتزامهم ودعمهم الدائمين.

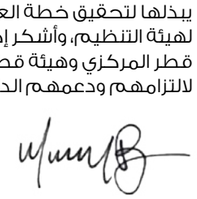

مايكل راين
الرئيس التنفيذي

مايكل راين
الرئيس التنفيذي

إطار عمل الحوكمة

الحوكمة

أنشأت هيئة تنظيم مركز قطر للمال إطار عمل للحوكمة تضمن من خلاله تطبيق مبادئ الشفافية، والنزاهة، والاستقلالية، والمحاسبة، والإنصاف. وتلتزم هيئة التنظيم بتقديم أفضل الممارسات والقيادة في هذا المجال. وقد أصدر مجلس إدارة هيئة التنظيم قرار الحوكمة الذي يضع السياسة المعتمدة من مجلس الإدارة حول مختلف المسائل المتعلّقة بالحوكمة، ويعكس رغبة المجلس في تسيير أعمال هيئة التنظيم وفقاً للأهداف التنظيمية والقوانين المطبقة ومبادئ الحوكمة السليمة.

دور مجلس الإدارة

يكمن دور مجلس الإدارة في قيادة هيئة التنظيم وفقاً لأحكام قانون مركز قطر للمال والتشريعات الأخرى المطبقة. ويُعنى المجلس بتحديد الوجهة الاستراتيجية لهيئة التنظيم، والإشراف على تسيير الأعمال اليومية التي تقودها الإدارة التنفيذية، ووضع السياسات الملائمة لإدارة المخاطر المرتبطة بعمليات هيئة التنظيم وتحقيق أهدافها التنظيمية، والتأكّد بانتظام من فعالية نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر.

هيكل الحوكمة

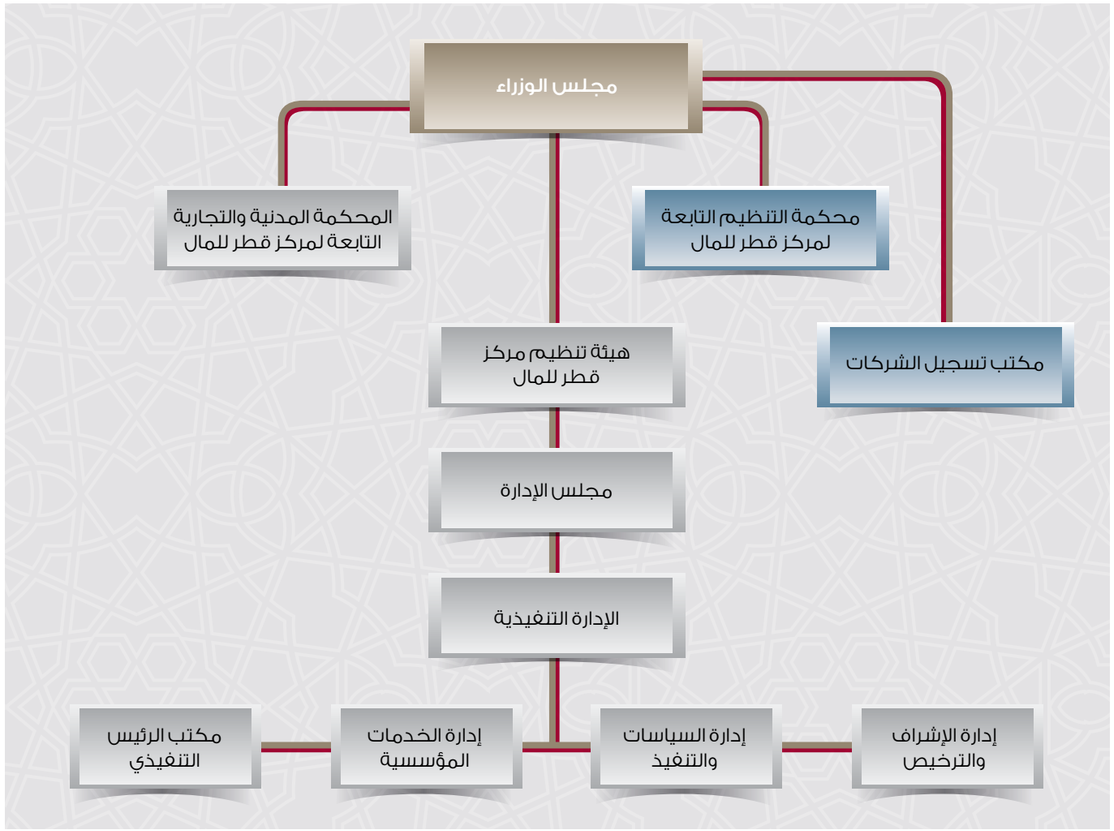

إطار عمل الحوكمة

مجلس الإدارة

تشكيل المجلس

ينصّ قانون مركز قطر للمال على تشكيل مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال من ستة أعضاء كحد أقصى يعيّنهم مجلس الوزراء، ويكونون ضليعين ومتمرّسين في مجال تنظيم الخدمات المالية. ويتم تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بناء على قرار من مجلس الوزراء وتمتدّ ولايته على ثلاث سنوات بدءا من تاريخ ٨ مارس ٢٠١٢. يرفع مجلس الإدارة إلى مجلس الوزراء تقاريره السنوية التي تفيد بالأعمال المنفّذة وبآرائه حول الأهداف المحقّقة في السنة المنصرمة وغيرها من المسائل الواجبة قانوناً.

اجتماعات مجلس الإدارة

اجتمع مجلس الإدارة أربع مرات في العام ٢٠١٤. وقد حضر كل الأعضاء شخصياً كافة اجتماعات المجلس. وقد وافق مجلس الإدارة على عدد من التعديلات على القواعد، ونظر في الأمور التشريعية والمسائل التنفيذية والسياسات التنظيمية، وراجع عدداً من المسائل العالقة.

أما التعديلات على القواعد والسياسات التي قررها المجلس في العام ٢٠١٤ فتتعلق بالقواعد الاحترازية للأعمال المصرفية لعام ٢٠١٤، وقواعد أعمال إدارة الاستثمار والأعمال الاستشارية لعام ٢٠١٤، وقواعد الأفراد (التقييم والتدريب والكفاءة) لعام ٢٠١٤. كما دخل نظام المسيطرين في الشركات المصرح لها من مركز قطر للمال، والمعتمد من مجلس الإدارة في ديسمبر ٢٠١٣، حيّز التنفيذ في فبراير ٢٠١٤.

تتضمن البنود الثابتة التي يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها خلال العام، الميزانية السنوية، والبيانات المالية المدققة، والتقارير المالية الربعية، والتقارير الإدارية الشهرية المقدمة إلى المجلس. كما أن مجلس الإدارة راجع التقرير الاحترازي الكلي النصف السنوي وتلقى التحديثات على إطار عمل الصيرفة الإسلامية الصادر عن مركز قطر للمال، على أن يستكمل العمل على هذا النظام في عام ٢٠١٥.

ويبقى المجلس على اطّلاع دائم على التطورات المتصلة بالتنسيق التنظيمي بين الجهات الرقابية المالية في قطر وهي تشمل التقدم المحرز في أعمال لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر. وقد اطّلع المجلس على المبادرات الجاري تنفيذها والمقترحة من هيئة التنظيم لتعزيز تقدّم الأهداف الواردة في الخطة الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي.

لجان مجلس الإدارة

يتمتع مجلس الإدارة بالسلطات التي تخوّله تأسيس اللجان التي من شأنها أن تتخذ الاجراءات وأن تقدم الاستشارات حول مواضيع تختص بها. يتضمن قرار الحوكمة الصادر عن المجلس تأسيس لجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة التعيينات والأجور، ويحدّد هذا القرار طبيعة عمل هاتين اللجنتين وعضويتهما. تراجع اللجنتان المسائل الواردة بموجب نظامهما الداخلي وتقدّمان التوصيات وترفعان التقارير إلى مجلس الإدارة بشأن هذه المسائل.

لجنة التدقيق والمخاطر

تتألف لجنة التدقيق والمخاطر من السيدين روبرت أوساليفان (رئيس اللجنة) والسيد جان– فرانسوا لوبتي.

تشرف لجنة التدقيق والمخاطر بصورة خاصة على ما يلي:

- فعالية السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية في هيئة التنظيم بما فيها تلك المعتمدة في إعداد التقارير المالية.
- الامتثال إلى المتطلبات القانونية وغيرها.
- أداء قسم التدقيق الداخلي وشركة التدقيق الخارجي المعتمدة من هيئة التنظيم.
- فعالية إطار عمل الضوابط الداخلية.
- خطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث.

اجتمعت لجنة التدقيق والمخاطر أربع مرات في العام ٢٠١٤، واستكملت الاجتماعات عن طريق تبادل المعلومات في الفترة التي تفصل في ما بينها. حضر الاجتماعات كل من رئيس قسم التدقيق الداخلي، والمدير التنفيذي لإدارة الخدمات المؤسسية والرئيس المالي، ورئيس تكنولوجيا المعلومات، وغيرهم من أعضاء الإدارة التنفيذية بناء على دعوة وجهت إليهم. وراجعت اللجنة التحديثات الربعية المتعلّقة بسجل المخاطر لدى هيئة التنظيم. كما استمرّت في الإشراف على الترتيبات اللازمة لخطة استمرارية الأعمال وخطة التعافي من الكوارث. وفي العام ٢٠١٤، اجتمعت لجنة التدقيق والمخاطر بالمدققين الخارجيين لهيئة التنظيم مرتين وأشرفت على استكمال التدقيق الخارجي لبياناتها المالية.

ورفعت اللجنة كافة المسائل الهامة لعناية المجلس الذي نظر أيضاً في جميع محاضر اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر.

وترى لجنة التدقيق والمخاطر أن تستمرّ هيئة التنظيم في تطبيق السياسات والضوابط المناسبة على مختلف مجالات الأعمال والعمليات فيها. كما يقوم قسم التدقيق الداخلي ونظام الضوابط الداخلية بالمهام الموكلة إليهما وهما يوفران الضمانة بأن العمل جارٍ بانتظام على تحديد فرص التحسين المستمر ومعالجة هذه الفرص.

لجنة التعيينات والأجور

تتألف عضوية لجنة التعيينات والأجور من السيد جان– فرانسوا لوبتي (رئيس اللجنة) ود. جيفري كارمايكل. اجتمعت اللجنة أربع مرات في العام ٢٠١٤. وحضر الاجتماعات الرئيس التنفيذي، والرئيس المالي، والمدير التنفيذي للخدمات المؤسسية، ورئيس قسم الموارد البشرية كافة اجتماعات اللجنة للعام ٢٠١٤ بناء على دعوة وجهت إليهم.

وتركّز لجنة التعيينات والأجور في عملها على دراسة التوصيات بشأن سياسة الأجور ورفعها إلى المجلس. وتنظر اللجنة أيضاً في قضايا الموارد البشرية الاستراتيجية، مثل تلك المتعلقة خاصة بتعيين المواطنين القطريين وتدريبهم.

ورُفعت إلى اللجنة في جميع اجتماعاتها للعام ٢٠١٤ تقارير عامة عن مستجدات الموارد البشرية، خاصة الجهود التي تصبّ في إطار التقطير وعدد الموظفين، ودوران الموظفين وتجديد عقود الإدارة العليا، والترقيات، والتدريب الداخلي، وانتداب الموظفين. وفي عام ٢٠١٤، اطلعت اللجنة على آخر التطورات المستجدة التي ساهمت في تفعيل عملية التوظيف، والإسناد الخارجي، وتطبيق الأنظمة المتكاملة لإدارة المواهب، وإدارة بيانات الموارد البشرية.

ورفعت اللجنة كافة المسائل الهامة لعناية مجلس الإدارة الذي نظر أيضاً في جميع محاضر اجتماعات لجنة التعيينات والأجور.

التقييم الداخلي لمجلس الإدارة

عمد مجلس الإدارة على عادته إلى إجراء التقييم الذاتي في العام ٢٠١٤، وهدف من خلاله إلى مراجعة الممارسات القائمة في المجلس وإيجاد الطرق الفضلى لتحسين الفعالية. وسيناقش المجلس نتائج التقييم في أول اجتماع يعقده في العام ٢٠١٥.

هيئة تنظيم مركز قطر للمال
مجلس الإدارة

من اليسار إلى اليمين

- **السيد مايكل راين**
  عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
- **السيد جان- فرانسوا لوبتي**
  عضو مجلس الإدارة
- **السيد ناصر الشيبي**
  عضو مجلس الإدارة

- **سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني**
  رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال
- **السيد روبرت أوساليفان**
  عضو مجلس الإدارة
- **د. جيفري كارمايكل**
  عضو مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

سعادة الشيخ/ عبد اللّه بن سعود آل ثاني

رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال

عُيّن سعادة الشيخ عبداللّه بن سعود آل ثاني محافظاً لمصرف قطر المركزي في مايو ٢٠٠٦، بعد أن بدأ مسيرته المهنية في المصرف عام ١٩٨١. تولى سعادته منصب نائب المحافظ ما بين العامين ١٩٩٠ و٢٠٠١، ثم ترأس مجلس إدارة ديوان المحاسبة بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٦، قبل توليه منصبه الحالي.

عيّن سعادة الشيخ عبداللّه بن سعود آل ثاني رئيساً لمجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في مارس ٢٠١٢ وعيّن رئيساً لمجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية في وقت لاحق من عام ٢٠١٢. بالإضافة إلى ذلك، يتولى سعادة الشيخ عبداللّه بن سعود آل ثاني رئاسة مجلس إدارة لجنة الاستقرار المالي والرقابة على المخاطر.

كما ترأس مجلس إدارة كل من الخدمات المالية الإسلامية (٢٠١٣) ومؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية حتى ديسمبر ٢٠١٣، وهو حالياً عضو في هاتين المؤسستين.

وهو يشغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك قطر للتنمية إلى جانب كونه عضواً في مجلس إدارة المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار.

وتولى سعادته رئاسة مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي لعام ٢٠١٤، إلى جانب كونه عضواً في جهاز قطر للاستثمار، ورئيس مجلس إدارة محافظي الوكالات النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي ولجنة المصارف المركزية.

السيد/ ناصر أحمد الشيبي

عضو مجلس الإدارة

عُيّن السيد/ناصر أحمد الشيبي عضواً في مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في مارس ٢٠١٢، ويتولى حاليا السيد/ الشيبي منصب الرئيس التنفيذي (CEO) لهيئة قطر للأسواق المالية، وقد شغل عدة وظائف في قطر غاز وسوق الدوحة للأوراق المالية (بورصة قطر) في الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٥، كما قاد الفريق المعني بتأسيس هيئة قطر للأسواق المالية عام ٢٠٠٦، وانخرط بشكل فعال في تطويرها في دولة قطر.

يشغل السيد/ ناصر أحمد الشيبي عدداً من المراكز القيادية في القطاع المالي، منها مهامه كنائب رئيس مجلس إدارة أكاديمية قطر للمال والأعمال (QFBA).

وعلى الصعيد الدولي وخلال فترة توليه مهام الرئيس التنفيذي، حصلت هيئة قطر للأسواق المالية على العضوية الكاملة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وعضواً في عدد (٣) لجان متخصصة تحت مظلة المنظمة، كما وقع اتفاقية شراكة مع مؤسسة وكالات الترميز العالمية (ANNA) لإصدار الرقم الدولي، بالإضافة إلى انضمامها لعضوية مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، أما على المستوى الإقليمي فقد تولى منصب رئيس اتحاد الهيئات العربية للأوراق المالية لسنة ٢٠١٢–٢٠١٣.

بالإضافة إلى ذلك، يشترك السيد/ الشيبي في عضوية عدد من لجان الإشراف الوطنية مثل لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولجنة تطوير الأسواق المالية، كما أنه كان عضوا في اللجنة التأسيسية لإنشاء أكاديمية أسباير الرياضية.

مجلس الإدارة

الدكتور جيفري كارمايكل
عضو مجلس الإدارة

تم تعيين الدكتور جيفري كارمايكل في عضوية مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في مارس ٢٠١٢ وهو عضو في لجنة التعيينات والمكافآت التابعة للمجلس. د. كارمايكل هو الرئيس التنفيذي للمجموعة المالية Promontory Financial Group Australasia, LLP, PEGA ، وقبل الانضمام إلى هذه المجموعة، شغل د. كارمايكل منصب مدير رئيسي في إدارة الشركات ومستشار لدى البنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، وعدد من الحكومات حول مسائل ترتبط بالبنية والتصميم والفعالية التنظيمية بالإضافة إلى إدارة الديون والتدريب.

حتى العام ٢٠٠٣، كان د. كارمايكل أول رئيس لمجلس إدارة هيئة التنظيم الاحترازي الأسترالية، وتولى مسؤولية تنظيم البنوك وشركات التأمين وصناديق التقاعد والإشراف عليها. تشمل السيرة المهنية للدكتور كارمايكل مناصب عليا في بنك الاحتياط الأسترالي حيث عمل لمدة ٢٠ سنة، وعمل كأستاذ لمادة المال في جامعة بوند لمدة ٧ سنوات، كما كان عضواً في عدد من مجالس إدارة هيئات حكومية وخاصة، وشارك في عدد من الدراسات ومنها دراسة واليس حول النظام المالي الأسترالي.

السيد جان– فرانسوا لوبتي
عضو مجلس الإدارة

انضمّ السيد لوبتي إلى مجلس إدارة هيئة التنظيم منذ مارس ٢٠٠٦، وهو رئيس لجنة التعيينات والأجور، وعضو في لجنة التدقيق والمخاطر التابعتين لمجلس الإدارة. تولّى السيد لوبتي منصب الرئيس التنفيذي في بنك "أندوسويز"، ثمّ منصب رئيس مجلس إدارة "لجنة مخاطر السوق" في مجموعة "بي أن بي باريبا". وفي فرنسا، تولى السيد لوبتي رئاسة كل من "مجلس أسواق العقود الآجلة"، و"مجلس الأسواق المالية"، و"لجنة عمليات البورصة"، و"المجلس الوطني للمحاسبة في فرنسا" (وبصفته هذه، كان عضواً في هيئة الأسواق المالية، باريس)، وكان أيضاً عضواً في "لجنة تنظيم الأعمال المصرفية والمالية"، و"لجنة مؤسسات الائتمان ومؤسسات الاستثمار". ويشغل السيد لوبتي حالياً منصب عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة "بي أن بي باريبا".

مجلس الإدارة

السيد روبرت أوساليفان
عضو مجلس الإدارة

انضم السيد روبرت أوساليفان إلى مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال منذ مارس ٢٠٠٦، وهو رئيس لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة. عمل السيد أوساليفان كنائب رئيس أول في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك حيث أمضى قرابة ٣٨ سنة من حياته المهنية. وقد تولّى مسؤولية الإشراف على التحقيقات المالية التي شملت المؤسسات المصرفية الأجنبية العاملة في نيويورك. وكان مسؤولاً عن الإشراف على برامج المساعدات الفنية المختلفة المقدمة إلى هيئات الإشراف الخارجية على المصارف.

السيد مايكل راين
عضو مجلس الإدارة

يتولى السيد مايكل راين منصب الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال. انضم السيد راين إلى هيئة التنظيم عام ٢٠٠٩ آتياً من "بنك أوف أميركا ميريل لينش" حيث تولى عدداً من المناصب العليا في لندن ودبلن، وتشمل الرئيس التنفيذي لـ"ميريل لينش الدولي المحدود" والمدير التنفيذي لـ"بنك أوف أميركا ميريل لينش" في إيرلندة. قبل الانضمام إلى "ميريل لينش"، شغل السيد راين منصب نائب الرئيس في الاعتماد السويسري للمنتجات المالية، ومسؤول في مكتب كادوالادر، ويكرشام، وتافت في نيويورك ، حيث تخصص في قانون الشركات والأوراق المالية والمصارف. كما أن السيد راين عضو في لجنة الاستقرار المالي والرقابة على المخاطر القطرية، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعضو في مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية.

الإدارة التنفيذية

السيد جورج بيكيرينغ

المدير التنفيذي، دائرة
السياسات والتنفيذ

عُيّن السيد بيكيرينغ مديراً تنفيذياً لدائرة السياسات والتنفيذ في نوفمبر ٢٠١٠، وتمتد خبرته في مجال التنظيم والأسواق المالية على أكثر من ٣٥ سنة. قبل انضمامه إلى هيئة تنظيم مركز قطر للمال، ترأس إدارة الأموال والأعمال المصرفية في مصرف كندا حيث كان مسؤولاً عن سياسة الوكيل المالي في الدين الحكومي، والاحتياطات الخارجية، وإدارة المخاطر، والأنشطة المصرفية الحكومية للمصرف.

كما عمل مستشاراً للمحافظ وأمين سر للمجلس الحاكم بين العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وكان عضواً في لجنة مراجعة الاستقرار المالي بين العامين ٢٠٠١ و ٢٠١٠ ورئيس اللجنة الكندية لصرف العملات الأجنبية من العام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠٠٨. وعمل السيد بيكيرينغ في بنك التسويات الدولية من العام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١ وفي صندوق النقد الدولي بين العامين ١٩٨٢ و١٩٨٦. وشغل منصب ممثل الرئيس الأول لقارة آسيا والمحيط الهادئ لمصرف التسويات المالية في هونغ كونغ من العام ١٩٩٨ إلى العام ٢٠٠١.

السيد إيرول كروجر

المدير التنفيذي، دائرة
الإشراف والتصريح

يملك السيد إيرول كروجر أكثر من ٣٤ عاماً من الخبرة في مجال تنظيم الخدمات المالية، من خلال عمله مع بنك الاحتياط الجنوب الإفريقي، حيث تركزت مهامه على مدى أكثر من عشرين عاماً على المسائل الرقابية وحيث شغل عدة مناصب عليا تنوعت بين مدير عام وكاتب البنوك ورئيس دائرة الإشراف على البنوك. وتولى منصبه الحالي كمدير تنفيذي لدائرة الإشراف والتصريح بهيئة تنظيم مركز قطر للمال في أغسطس ٢٠١١.

وبرز اسم السيد كروجر أيضاً على صعيد عالمي، فهو عمل على تعزيز المعايير والممارسات الرقابية السليمة الدولية من خلال العمل في مجموعة الاتصال للمبادئ الأساسية، وهي لجنة متفرعة من لجنة بازل للرقابة المصرفية من العام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩ (والتي أصبحت تعرف بلجنة الاتصال الدولية منذ العام ٢٠٠٧). وفي العام ٢٠٠٩، مثل بلاده بصفتها عضواً كاملاً في لجنة بازل للرقابة المصرفية. ويشغل حالياً عضوية مجموعة بازل الاستشارية، إحدى اللجان الفرعية للجنة بازل للرقابة المصرفية.

ويشغل أيضاً عضوية لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر التي تأسست وفقا للقانون رقم (١٣) لعام ٢٠١٢ بإصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم الخدمات المالية. وبالإضافة إلى ذلك ساهم كمتحدث ومقدم في مختلف المحافل المحلية والدولية. وقد تخرج السيد كروجر من جامعة بريتوريا في جنوب إفريقيا ومنحه المعهد الجنوب الإفريقي لإدارة المخاطر جائزة أفضل مدير مخاطر للعام في ٢٠١٠.

السيد أوتيلو ستورينو

المدير التنفيذي للخدمات المؤسسية

عيّن السيد أوتيلو ستورينو رئيساً لقسم العمليات في هيئة تنظيم مركز قطر للمال في ١٤ أكتوبر ٢٠١٢ ورئيساً لقسم الشؤون المالية في مايو ٢٠١٣. وقد شغل منصب المدير التنفيذي للخدمات المؤسسية في سبتمبر ٢٠١٤ واحتفظ بمنصبه كرئيس للعمليات ورئيس للشؤون المالية. وقبل انضمامه إلى هيئة التنظيم، شغل منصب رئيس العمليات في ستيت ستريت جلوبال أدفايزرز (SSgA) حيث كان مسؤولاً عن الأعمال الوظيفية، والبنية التحتية، والتجارة الدولية، وستيت ستريت جلوبال أدفايزرز في كندا.

وتولى السيد ستورينو رئاسة مجموعة إدارة العلاقات الدولية في ستيت ستريت من العام ٢٠٠٥ إلى العام ٢٠٠٦. بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، ترأس قسم تعزيز النقد في ستيت ستريت كما شغل منصب رئيس قسم خدمات معالجة النقد العالمي.

وقد انضم السيد ستورينو إلى الشركة في العام ١٩٩٠ في فرعها في تورونتو حيث شغل منصب رئيس قسم العمليات وخدمات العملاء الخاصة بأعمال خدمات المستثمرين في ستيت ستريت. ومن ثم انتقل إلى لندن في العام ١٩٩٢ ليترأس قسم خدمات العملاء. وفي العام ١٩٩٤، انتقل إلى بوسطن حيث ترأس قسم العمليات الدولية ضمن قسم الأسواق الخاص بستيت ستريت جلوبال. بالإضافة إلى ذلك، كان السيد ستورينو عضواً في لجنة رأس المال ولجنة التمويل التابعتين لستيت ستريت.

الإشراف والتصريح

الإشراف والتصريح

جاءت أنشطة إدارة الإشراف والتصريح في عام ٢٠١٤ متوافقة بشكل وثيق مع الخطة الإستراتيجية المشتركة لتنظيم القطاع المالي التي أطلقت بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠١٣. وتمثلت الأهداف الإستراتيجية لإدارة الإشراف والتصريح في توسيع نطاق الإشراف الاحترازي الكلي من خلال وضع نظام احترازي كلي مبني على أفضل الممارسات الدولية. وهو يهدف إلى تحسين الأداء التنظيمي من خلال إنشاء نظام احترازي جزئي ثابت مبني على المخاطر يتماشى مع التطورات التنظيمية العالمية وأيضاً من خلال تحسين ممارسات الإفصاح. وشملت الأهداف الاستراتيجية أيضاً تعزيز التعاون التنظيمي بين الجهات الرقابية الثلاث، وتدعيم أواصر التعاون على المستويين المحلي والدولي، وبناء الموارد البشرية عن طريق مبادرات التدريب والتطوير المهني في الجهات الرقابية الثلاث، وفي القطاع المالي عامة.

التصريح

يمثل قسم التصريح في هيئة التنظيم بوابة الدخول إلى مركز قطر للمال بالنسبة إلى الشركات التي تسعى إلى مزاولة الأنشطة المنظمة داخل المركز أو من خلاله. ويحقق قسم التصريح هذا الهدف من خلال التعامل مع جميع الطلبات المقدمة من قبل الشركات وفقاً للمعايير العالمية والمحلية المتفق عليها، والإجراءات الموثقة.

ترد هذه المعايير في أنظمة الخدمات المالية، وأدرجت لاحقًا في القواعد العامة، وهي تحدد معايير الملاءمة والأهلية المعتمدة في تقييم الطلبات والملزمة للشركات في جميع الأوقات. أما المعايير المطلوبة من الشركات للحصول على تصريح بمزاولة الأنشطة المنظمة والحفاظ على هذا التصريح فتشمل ما يلي:

- المسيطرون والملاّك، وأصحاب المصالح الآخرون.
- صلات القربة والعلاقات الأخرى.
- الأنشطة المنظمة – أي الأنشطة، المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة، والتي يقترح مقدم الطلب تنفيذها داخل المركز أو من خلاله وطريقة تنفيذها والمخاطر المتعلقة بها، بالإضافة إلى أساليب تخفيف المخاطر المقترحة.
- المقاربة الاحترازية – ينبغي أن يكون مقدم الطلب قادراً على إثبات قدرته على مزاولة وإدارة شؤونه بطريقة سليمة واحترازية.
- مقرّ الشركة – مقرّ ونطاق اختصاص المركز الرئيسي أو الكيان الأم للشركة مقدمة الطلب.
- الشكل القانوني– تشترط الأنظمة مراعاة اعتبارات خاصة حول أنواع محددة من الأنشطة المنظمة، وكذلك الطلبات المحتملة بإنشاء الفروع.
- أمور أخرى، مثل خلفية الشركة، والموارد، والأنظمة والضوابط المعتمدة فيها، ومدى ملاءمة الأفراد العاملين لديها.

وضعت معايير الأهلية والملاءمة وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن الجهات المتخصصة العالمية، وعلى رأسها المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومبادئ التأمين الأساسية الصادرة عن الهيئة الدولية للمشرفين على التأمين. وتتم مراجعة هذه المعايير بصورة دورية، كان آخرها عام ٢٠١٤، لضمان التحديث المستمر لمعايير هيئة التنظيم ومنهجها الداخلي، وتوافقها مع هذه المبادئ المتطوّرة دائماً.

ومن أهم المكونات الرئيسية لعملية التصريح، التأكد من عدم وجود أي عناصر تعيق تنفيذ أنظمة هيئة التنظيم المطبقة على الشركات المصرح لها. وينبغي أن تتأكد هيئة التنظيم أيضاً من أن الهيكل الجماعي للشركة مقدمة الطلب أو أي قيود قانونية تفرضها التشريعات المطبقة في دائرة الاختصاص الرئيسية للشركة الأم أو الكيان الرئيسي للمجموعة، لا يضرّ بأي حال من الأحوال بحقوق المودعين أو حاملي وثائق التأمين في مركز قطر للمال أو يحول دون قدرة الشركة على الالتزام بالمتطلبات التنظيمية المستمرة.

وفي هذا الإطار، يرد في بيان السياسات الصادر عن هيئة التنظيم ملخص عن الآلية المتبعة في قرارات السماح من عدمه للأطراف المعنية بالتقدم بطلب تأسيس فرع بدلًا من شركة تابعة، بما يسمح للشركة مقدمة الطلب بمزاولة أنشطتها المنظمة المقترحة في مركز قطر للمال أو من خلاله. ويعتبر إنشاء خطوط رسمية للاتصال والتعاون مع الجهات الرقابية في بلد المنشأ جزءاً لا يتجزأ من هذه الآلية، يهدف إلى وضع إطار للمراقبة الفعالة عبر الحدود، بمجرد منح التصريح لمقدم الطلب. ويمكن الإطلاع على بيان السياسة الذي يحدد المقاربة المعتمدة في مركز قطر للمال للتصريح بتأسيس الفروع، على موقع هيئة تنظيم مركز قطر للمال: www.qfcra.com.

وبعد استلام الطلب النهائي، يشكل تقييم المخاطر الخاصة بالشركة مقدمة الطلب جزءاً أساسياً من عملية التصريح. وعند تقييم مخاطر الشركة، يراعي قسم التصريح خطة الأعمال التنظيمية لدى الشركة باعتبارها من أهم العناصر التي تحدد مدى امتثالها إلى المتطلبات الاحترازية وشروط مزاولة الأعمال الواردة في الأنظمة. ويستهدف هذا التقييم بشكل أساسي تحديد مستوى مخاطر الشركة مقدمة الطلب وأنشطتها المقترحة بناء على الأهداف القانونية لهيئة التنظيم.

وعند انتهاء مرحلة التقييم، يقدّم قسم التصريح توصياته للإدارة العليا في هيئة التنظيم، سواء بالتصريح التام للشركة أو التصريح بشروط أو قيود، أو برفض التصريح.

عملية تقديم الطلبات

يمثل قسم التصريح نقطة الاتصال الأولى بالنسبة إلى الشركات عند استعلامها عن كافة الأمور المتعلقة بمزاولة الأنشطة المنظمة. وعليه، يصل القسم استفسارات مختلفة من مصادر عديدة حول كافة النواحي المرتبطة بالنظام الرقابي المطبق في مركز قطر للمال، والقوانين والأنظمة والقواعد ذات الصلة. ويسعى القسم إلى التأكد من أن دور هيئة التنظيم وموقعها واضحين تماماً لدى المهتمين ومقدمي الطلبات والأطراف الأخرى على حد سواء.

أثناء المناقشات الأولية مع الشركات المهتمة، يسعى القسم إلى توضيح قواعد وأنظمة مركز قطر للمال عامةً، مع إبراز المتطلبات ذات الصلة التي تعني طلبات الشركات. ويحافظ القسم أيضاً على حوار مفتوح مع شركات الخدمات المهنية في ما يتعلق بهذا الشأن.

وبمجرد اتخاذ الشركة المهتمة قرارها بتقديم الطلب، يدعوها قسم التصريح إلى عقد اجتماعٍ تمهيدي تقوم من خلاله بعرض اقتراحاتها الرئيسية بشكل واضح، بينما يقوم قسم التصريح بدوره بالشرح الوافي لعملية التصريح والشروط والمراحل المتوقعة والتأكيد على التزام القسم بالحيادية اللازمة.

وانطلاقاً من هذا الاجتماع، يحق للشركة أن تستفيد من سعة الوقت المتاحة لها والتي تمكنها من إرسال الطلب النهائي عند جهوزه. وبمجرد استلام هذا الطلب، يقوم قسم الإشراف بمراجعته للوقوف على مدى التزامه بالمعايير الموصوفة أعلاه.

وفي سياق عملية تقديم الطلبات، يؤدي قسم التصريح أيضاً دور الوسيط بين مقدمي الطلبات والكيانات الأخرى التابعة للمركز، وعلى رأسها هيئة مركز قطر للمال ومكتب تسجيل الشركات، وذلك في ما يتعلق باستلام طلبات الشركات، وتأسيس وجودها القانوني في مركز قطر للمال ومنحها التصريح بمزاولة الأعمال.

وفي حال نجحت الشركة في الحصول على التصريح، تحال مسؤولية المراقبة والمتابعة إلى قسم الإشراف. وبالتالي، يقوم قسم التصريح بتعريف فريق العمل المسؤول في قسم الإشراف بإدارة الشركة العليا، وإبلاغه بكافة الأمور اللازمة، بما يضمن الانتقال السلس للمسؤولية من قسم التصريح إلى قسم الإشراف.

ووصل قسم التصريح خلال العام ٢٠١٤، عدد كبير من الاستفسارات من الشركات المهتمة، حيث تقدّم عدد منها بطلبات التصريح. ويمكن الاطّلاع على تفاصيل الشركات المصرح لها حديثاً في الجدولين (أ) و(ب) والملحق (ا) من هذا التقرير، وفي السجل العام لهيئة التنظيم على موقعها الالكتروني.

المشاريع

بدأت هيئة التنظيم في عام ٢٠١٣ بالعمل مع مصرف قطر المركزي حول مسؤوليات المصرف الجديدة المتعلقة بالتصريح لشركات التأمين العاملة في الدولة والإشراف عليها، وذلك بموجب القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية، الصادر في أواخر عام ٢٠١٢. وتشمل أهم النتائج المحورية لهذا العمل المشترك إعداد مسودة التعليمات الخاصة بقطاع التأمين، التي تصف بالتفصيل المسؤوليات الجديدة المحددة في قانون مصرف قطر المركزي الجديد. وبموجب قانون المصرف الجديد، يتحتم على شركات التأمين التي كانت تخضع مسبقاً إلى إشراف وزارة الأعمال والتجارة، التقدم للحصول على تصريح جديد من المصرف للتمكن من الاستمرار في العمل داخل الدولة. وبمقتضى ما تقدم ودعماً لهذا المشروع، شرع قسم التصريح في الربع الأخير من العام ٢٠١٣ في عقد مناقشات مع المصرف حول عدد من الاستراتيجيات الخاصة بإصدار التصاريح البديلة لقطاع التأمين الحكومي. وتركز العمل في النصف الأول من العام ٢٠١٤ على تطوير هذه المناقشات وتعزيزها. وتم العمل على الاعتبارات الواجب مراعاتها في إصدار التصاريح بناءً على المناقشات الأولية حول مسودة التعليمات الخاصة بقطاع التأمين لمصرف قطر المركزي. وتم تطوير استراتيجيات بديلة لإصدار التصاريح لشركات التأمين العاملة، مدعومة بمجموعة من المواد، من بينها النماذج والآليات والإجراءات الداخلية ذات الصلة، والتي من الممكن تعديلها واعتمادها وتنفيذها عقب إصدار الصيغة النهائية

الإشراف والتصريح

من تعليمات التأمين، وذلك لضمان انتقال شركات التأمين بشكل منظم وسلس إلى النظام الجديد.

وتمثل ثاني المشروعات الرئيسية لقسم التصريح في العمل على التغييرات السياسية المقترحة على قواعد الأفراد المعتمدين (التقييم والتدريب والكفاءة) لعام ٢٠١٤. وقد اشتمل ذلك مراجعة وإعادة تصميم الآليات الداخلية لعملية اعتماد الأفراد الذين يؤدون الوظائف قيد الضبط. وقد انتهى المشروع في شهر ديسمبر بإصدار نماذج جديدة وتحديثات على الأنظمة المعلوماتية الداخلية ونظام الدخول الإلكتروني الخارجي وتطوير عملية مراجعة مبسّطة وجديدة، ستدخل حيّز التنفيذ في ١ يناير ٢٠١٥ طبقا للقواعد الجديدة. وعقب إصدار القواعد الجديدة التي أضافت أعباء أكبر على الهيئات الإدارية للشركات من ناحية تطبيق العناية اللازمة واتخاذ القرارات الصائبة عند تعيين الأفراد، شطبت الوظائف التي تتطلب مواجهة العميل من قائمة الوظائف الخاضعة للمراقبة بدءاً من ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، مما أدى إلى شطب ٢٣٤ موافقة على هذه الوظائف من السجل العام.

التحليل المالي

إعادة تصميم التقارير الاحترازية للأعمال المصرفية

في العام ٢٠١٤، استكمل فريق التحليل المالي في هيئة التنظيم برنامج التشغيل الموازي الذي أطلق في سبتمبر ٢٠١٣. وجرى تطبيقه على جميع الشركات المصرح لها، من خلال تحويل جميع التقارير إلى نظام iFile القائم على لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة XBRL، وذلك اعتباراً من بداية جميع فترات إصدار التقارير التي بدأت في ١ يوليو ٢٠١٤.

وعمل الفريق على تصميم واختبار التقارير التالية، التي ستُضاف إلى نظام الخدمات المصرفية iFile لفترات إصدار التقارير المنتهية في أو بعد تاريخ ٣١ مارس ٢٠١٥:

- BR050 – الإفصاح عن البيانات الإضافية
- BR640 – متطلبات الموارد المالية للشركات الخاضعة لقواعد إدارة الاستثمار والأعمال الاستشارية
- BR700 – هيكلية المجموعة – الإفصاحات التكميلية
- PR100 – بيان المنتج/معلومات التمويل
- PR110 – بيان المنتج/معلومات التمويل – الخاضع للإدارة
- PR200 – الانكشافات التمويلية وتوصيف المخاطر – الخاضع للإدارة
- PR220 – معلومات التمويل الإسلامي – الخاضع للإدارة
- PR300 – تحليل محفظة الأعمال – الخاضعة للإدارة

وقد عمل فريق التحليل المالي بشكل وثيق مع قسم السياسات، لضمان توافق القواعد الجديدة للأعمال المصرفية وقواعد إدارة الاستثمار والأعمال الاستشارية الصادرة في ١ يناير ٢٠١٥ تماماً مع الإجراءات الاحترازية ذات الصلة.

من ناحية أخرى، قام فريق التحليل المالي بواسطة مدخلات لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعةXBRL ، بإعداد ١٢٦ مخططاً بيانياً قياسياً في إطار فئات المخاطر الثماني، انقسمت إلى مجموعة رئيسية مكونة من ٥٦ مخططاً، بهدف تدعيم التحليل المالي المطوّر. وتم استكمال هذا التحليل بمكوّنات البيانات المتولدة من النظام، لإنتاج تقارير عن المعلومات الإدارية عن كل شركة ومراجعات المخاطر وسجلات الوقائع على مستوى فئوي.

يرجى العودة إلى الملحق رقم ١ للإطلاع على مجموعة مختارة من المخططات البيانية التي تركز على بعض الاتجاهات والحقائق الأساسية المتعلقة بالبنوك المصرح لها من قبل هيئة تنظيم مركز قطر للمال، باستثناء الشركات الاستشارية (الفئة رقم ٤). وتوضح هذه المخططات نوع المعلومات والتحليلات المتاحة حالياً للمشرفين وإدارة الشركة على السواء.

وإضافة إلى التعديلات المستمرة على المخططات البيانية والتقارير، سيتركز العمل في العام ٢٠١٥ على إدخال شروط إضافية إلى متطلبات الإيلاغ والمتطلبات الاحترازية الإضافية وهي نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي الثابت ونسبة الرافعة المالية والتعديلات على المنتجات المالية الإسلامية ومعايير اتفاقية بازل الثالثة النهائية بشأن متطلبات رأس مال الطرف الآخر والتوريق وإعادة التوريق ومتطلبات رأس المال للاستثمار في الصناديق، وللجهات المركزية الأخرى.

وسيتم العمل على مراقبة نتائج المناقشات القائمة للجنة بازل واعتمادها حسب الاقتضاء في المراجعة الأساسية لكتاب التداول ومشروع البساطة وقابلية المقارنة ومراجعة المنهجيات القياسية، وتعزيز

فعالية الإشراف الاحترازي الكلي والجزئي (خطة عمل مجموعة تطبيق المعايير).

الإجراءات الاحترازية المعدلة بشأن التأمين

في العام ٢٠١٤، طُرحت الإجراءات الاحترازية المعدلة بشأن التأمين لعام ٢٠١٣ لمشاورات مكثفة مع شركات التأمين والتدقيق، والجهات المعنية الأخرى. وتضمنت الإجراءات المقترحة تقديم تقارير احترازية معدلة من قبل شركات التأمين إلى هيئة التنظيم بموازاة التقارير القائمة لضمان فعالية الاختبار الميداني وتوفير فرصة أكبر لإبداء الملاحظات. وفي ما يتعلق بشركات التأمين محدودة المسؤولية العاملة في مركز قطر للمال، تسمح لها التقارير المعدلة الجديدة، التي تعكس التحسينات على نموذج رأس المال المبني على المخاطر بتاريخ ١ يناير ٢٠١٥، بتطبيق الرقابة الاستباقية على متطلبات رأس المال في ظل هذا النظام الجديد.

وقامت هيئة التنظيم بتطوير منصة لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة XBRL الخاصة بشركات التأمين، لتسمح لها برفع التقارير الاحترازية التأمينية المعدلة إلكترونياً. وتم إطلاق هذه المنصة أثناء الاجتماع العام مع جميع شركات التأمين في نوفمبر ٢٠١٤. ومنذ ذلك الحين، وكجزء من الاختبار الميداني القائم، تقوم هذه الشركات باستخدام منصة لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة XBRL لتقديم التقارير الاحترازية المعدلة. وتشمل هذه التقارير الاحترازية المعدلة البيانات المبنية على المخاطر عن طريق قاعدة بيانات XBRL، وسيتم تحسين إدارة المعلومات الداخلية، بصورة تسمح لهيئة التنظيم الإشراف على شركات التأمين بفعالية أكبر. وتم تطبيق التقارير الاحترازية المعدلة لشركات التأمين بدءاً من ١ يناير ٢٠١٥.

الإشراف – الأعمال المصرفية وإدارة الأصول والتأمين

غالباً ما تكون المؤسسات في مركز قطر للمال فعالة على المستوى الدولي، من خلال أنشطتها التي تغطي العديد من الأسواق ومناطق الاختصاص. بالتالي، يتمثل الهدف الرئيسي لفرق الإشراف على الأعمال المصرفية وإدارة الأصول والتأمين، في ما يتعلق بمسائل الإشراف وتنظيم المؤسسات المالية، في ضمان أن المؤسسات العاملة في مركز قطر للمال تمارس عملها في بيئة آمنة وسليمة، وفي إطار تنافسي.

يقيّم المشرفون سلامة وقوة الشركات لناحية محافظها الاستثمارية عبر مجموعة من التحليلات الكمية والنوعية الناشئة عن المراقبة والتحليل المالي المكتبي، بالإضافة إلى التحليلات التي تتم أثناء الزيارات الميدانية الدورية. وهم يأخذون في الاعتبار أيضا المسائل الاقتصادية الكلية والتطورات الدولية الأخرى، بما في ذلك تحديد المخاطر الإشرافية الناشئة وتقديم المقترحات حول تطوير السياسات الإشرافية المطبقة.

ترافق المشرفين في مهامهم مجموعة من الوظائف المتخصصة، بالأخص فريقي عمل المخاطر ومكافحة غسل الأموال، التي تشارك في تطوير وتنفيذ البرامج الإشرافية المخصصة للمؤسسات الفردية.

تتكوّن البرامج الإشرافية المخصصة، التي تشمل تقييم المخاطر المالية وغير المالية، من العناصر التالية:

- التحليلات النوعية والكمية لنموذج العمل الذي تقدمه الشركة، مع مجموعة من التقييمات المركزة على نقاط الضعف الرئيسية التي قد تتعرض لها الشركة.
- تقييم الحوكمة وترتيبات الرقابة الداخلية على مستوى الشركة، بما في ذلك تقييم الهيكل التنظيمي وعمل الإدارة العليا، وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي ونظم المعلومات وخطط استمرارية الأعمال المعتمدة في الشركة.
- تقييم مخاطر رأس المال ومدى كفاية رأس المال لتخفيف المخاطر ذات الصلة.
- تقييم مخاطر السيولة، وكفايتها لتغطية المخاطر.
- تقييم امتثال الشركة إلى قواعد هيئة التنظيم، وتشمل قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

بالإضافة إلى تقييم مستوى انكشاف الشركة للمخاطر ونظام إدارة المخاطر فيها، يبادر فريق عمل الإشراف إلى إجراء تقييم شامل للشركة، للكشف الدقيق على عوامل التشابه والاختلاف بين استراتيجيات الشركة وإيراداتها ومخاطرها. ويساعد هذا النوع من الإجراءات في تطوير مبادئ توجيهية سليمة للممارسات الصحيحة وتحسين الإجراءات الإشرافية في سياق المتغيرات الطارئة على مخاطر الأعمال.

الإشراف والتصريح

وفي العام ٢٠١٤، تحقق المزيد من التقدم في مجال تعزيز الأهداف التنظيمية من خلال تطوير نظام احترازي جزئي مبني على المخاطر، يتوافق مع التطورات التنظيمية العالمية.

وقد بدأت عملية إعادة تصميم التقارير الاحترازية بهدف إبراز نتائج الأرباح بفعالية وأسهمت في إدخال تحسينات كبيرة من حيث كفاءة وفعالية المتابعة اليومية للشركات الخاضعة للرقابة والتنظيم.

وبموازاة تقييم رأس المال والسيولة وإدارة المخاطر وتعزيز التحليل الموضوعي والمهني، أدخلت تغييرات هامة على عملية الإشراف. يرتبط العديد من هذه التغييرات بالهدف الاستراتيجي المتمثل في مواصلة التشديد على الامتثال للتوصيات الناشئة عن المراجعة التي أجرتها هيئة التنظيم الاحترازي الأسترالية في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، بناء على طلب هيئة التنظيم.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل فرق الإشراف بفعالية مع فرق التحليل المالي وفرق التحليل الاحترازي الكلي على صياغة البرامج الإشرافية المخصصة. وقد خضع كافة موظفي الإشراف لدورات تدريبية مكثفة حول الحوكمة المؤسسية واستراتيجيات الأعمال والمخاطر، وذلك بهدف تدعيم آرائهم الإشرافية لتكون أكثر وقعاً ووضوحاً عند عرضها على مجالس الإدارات والإدارات العليا للشركات المصرح لها. وقد بدأت هيئة التنظيم مؤخراً في تنفيذ خطة رسمية تحتم على المشرفين الذين تولوا مهام الإشراف على شركة ما لمدة ثلاث سنوات، التخلي عن مسؤولياتهم الإشرافية في الشركة المشار إليها، وتولي الإشراف على شركة أخرى. ومن المتوقع أن تسمح هذه الإجراءات للمشرف بالاستفادة من مدة زمنية كافية لفهم أعمال الشركة، من دون الإخلال باستقلاليته.

وبموجب الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز التعاون التنظيمي مع الجهات الرقابية الأخرى في الدولة، واصلت هيئة التنظيم تقديم الخبرة والمساعدة لإدارة الإشراف على التأمين وإدارة الشؤون القانونية في مصرف قطر المركزي بهدف وضع الإطار التنظيمي والرقابي لشركات التأمين العاملة في الدولة. ويشمل هذا التعاون تقديم عدد من مبادرات التدريب والتطوير المهني لفريق عمل إدارة التأمين في مصرف قطر المركزي والهادفة إلى المساعدة في بناء الموارد البشرية المطلوبة لتطبيق الإطار التنظيمي الذي يتمّ العمل عليه حالياً. كما استفاد اختصاصيو الإشراف في هيئة التنظيم من فرص التطوير المهني الهادفة إلى تعزيز خبراتهم المحاسبية والتأمينية والاكتوارية.

كما شاركت هيئة التنظيم بفعالية خلال العام ٢٠١٤ في المؤتمر السنوي للهيئة الدولية للمشرفين على التأمين، ولجانها الفرعية. وتعدّ هذه المشاركة ذات أهمية بالغة لهيئة التنظيم، حيث منحتها فرصة المساهمة في أحدث المبادرات السياسية التي أطلقتها الهيئة الدولية للمشرفين على التأمين بالإضافة إلى متابعة التطورات التنظيمية الدولية وأفضل الممارسات في هذا المجال.

أما من ناحية الأعمال المصرفية وإدارة الأصول، فتواصلت الجهود الفعالة في تعزيز العلاقات مع مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية. وفي هذا الإطار تم تأسيس اللجنة الفرعية للإشراف التابعة للجنة الاستقرار المالي ومراقبة المخاطر وهي تهدف في المقام الأول إلى دعم اللجنة في تحقيق أهدافها وتمهيد الطريق لحوار نشيط بين الجهات وتنسيق مبادرات السياسات في ما بينها وتعزيز التوافق بين الإجراءات التطبيقية، واستبعاد أي نطاق تحكيمي ما بين الجهات الرقابية. كما وفّرت اللجنة منصة مفتوحة بين الجهات الرقابية في الدولة لتبادل المعلومات اللازمة في حال حدوث أي متغيرات تنظيمية أو تساؤلات إشرافية تتعلق بالشركات الخاضعة للتنظيم أو قد تؤثر عليها.

وقد شارك قسم الإشراف في العام ٢٠١٤، في مختلف الفعاليات الإشرافية التي جرت في بلدان المنشأ للشركات الخاضعة للتنظيم. وقد ساعدت هذه المشاركة في تعزيز مشاركة المعلومات مع فرق الإشراف فيها، وفي المساهمة في وضع جدول أعمال مشترك لمعالجة المخاطر ومواطن الضعف وتخصيص منصة ملائمة لنقل الرسائل الإشرافية الرئيسية، وبات ذلك يشكل مكوناً رئيسياً من البرامج الإشرافية المخصصة.

ساهمت الأنشطة السنوية إلى حد كبير في تحسين عملية الإشراف، بما يعزّز الاستقرار المالي العام.

التحليل الاحترازي الكلي

بالإضافة إلى تعزيز عمليات الإشراف المبنية على المخاطر على المستوى الاحترازي الجزئي أو على مستوى الشركات الفردية، واصلت هيئة التنظيم توسيع إطار عملها الاحترازي الكلي المنشأ حديثاً، وقدراتها الرقابية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

ومن خلال مراعاة مختلف المخاطر والاتجاهات من منظور احترازي كلي، تتمتع هيئة التنظيم بموقع قوي يُمكّنها من استخدام الأدوات النوعية والكمية في دعم الجهات المعنية وتحديد المعلومات حول المخاطر الناشئة، بأسرع وأشمل صورة ممكنة. وتعمل هيئة التنظيم على تحديد مواطن الضعف والقصور المحتملة لناحية الإشراف من خلال مراقبة تطورات القطاع والممارسات المتبعة عبر قطاعات الخدمات المصرفية والتأمين وإدارة الأصول.

وسعياً لتحقيق هذا الهدف، تم تكليف فريق التحليل الاحترازي الكلي في هيئة التنظيم بأعمال التقييم والإبلاغ في ما يتعلق بالاتجاهات والمخاطر الناشئة دولياً، بالإضافة إلى التركيز على دول مجلس التعاون الخليجي ودولة قطر ومجالات الأنشطة المالية في مركز قطر للمال.

وتظهر النتائج الرئيسية الناشئة عن الدراسات التي أجريت على الأنظمة المالية محلياً وإقليمياً وعالمياً وعلى مركز قطر للمال، في تقرير الاستقرار المالي الشامل الصادر تحت عنوان المراجعة الاحترازية الكلية. ويتم إعداد التقرير بصورة نصف سنوية، عن فترتين تمتد كل منها على ستة أشهر تنتهي أولاها في ٣١ مارس وثانيها في ٣٠ سبتمبر من السنة الجارية. وقد أعدّت هيئة التنظيم ستة تقارير إلى اليوم. كما أدمجت النتائج الرئيسية للتقارير في المراجعات المرتكزة على المخاطر للمؤسسات المالية الفردية على مستوى الإشراف الجزئي.

استكملت هيئة التنظيم العمل على تعزيز التحاليل الاحترازية الكلية لديها عن طريق إدخال بيانات أكثر شمولية جمعتها من الشركات بناءً على التقارير الاحترازية المبنية على المخاطر منذ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. وتمكن فريق التحليل الاحترازي الكلي بفضل البيانات الجديدة من إعداد مجموعة من التحاليل السريعة والغنية بالمعلومات، حيث أنها تعكس عدداً من المسائل والاتجاهات المرتبطة باعتبارات التمويل والسيولة والائتمان ومخاطر السوق لشركات مركز قطر للمال.

كما أن هيئة التنظيم وبفضل الدراسات والتحاليل الكلية التي تجريها داخلياً، استمرّت بأداء مهامها بفعالية، وساهمت من خلال العمل الاستباقي والبناء في أعمال لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر، عن طريق التعاون والشراكة الوثيقة مع كبار موظفي مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

أما من الناحية التدريبية، فقد بادر فريق التحليل الاحترازي الكلي إلى استخدام النماذج التدريبية "كونكت"، الخاصة بمعهد الاستقرار المالي، وعمد إلى تطبيق الدروس المستخلصة جراء التعاون بين معهد الاستقرار المالي ومصرف التسويات الدولية في بازل، سويسرا. كما ساعد الخبراء الممثلون لمعهد الاستقرار المالي وخبراء التنظيم الذين يمثلون أكثر من ٤٠ جهة رقابية مالية، في تحديد أفضل ممارسات الإشراف الاحترازي الكلي والمعايير الدولية وأنظمة عمل تقييم الاستقرار المالي واختبارات التحمل الكلي والجزئي للأنظمة المالية.

مكافحة غسل الأموال

يساهم إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومقاربة الإشراف المعتمدة لدى هيئة التنظيم، في منع محاولات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفعالية، بناء على أفضل المعايير والممارسات الدولية. وتواصل هيئة التنظيم الجهود الرامية إلى تطبيق القانون رقم (٤) لعام ٢٠١٠ بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠١٠ الصادرة للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة. أما في ما يتعلق بشركات التأمين العام، فتطبّق هيئة التنظيم قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (للتأمين العام) لعام ٢٠١٢، المشار إليها إجمالاً بقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة على الشركات العاملة في مركز قطر للمال أو من خلاله. ويشرف فريق مكافحة غسل الأموال حالياً على ٦٢ شركة مصرحاً لها (من المؤسسات المالية) و٢٩ شركة مرخصة (الأعمال والمهن غير المالية المحددة) للتأكد من التزامها بقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الأهداف الإستراتيجية

تحدّد هيئة التنظيم بين أولوياتها تعزيز برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليساهم في التطوير المستمر لنظام المكافحة الفعال في قطر، وهو يشمل المشاركة الفعالة في عملية تقييم المخاطر الوطنية. كما يسعى فريق مكافحة غسل الأموال إلى تعزيز الامتثال والوعي الشامل بين مكوّنات القطاع عبر التواصل معها بصفة دورية، وتصنيف الشركات وفقاً لمخاطرها، وتوضيحها في خرائط بيانية، تساهم في تطوير الاستراتيجية الإشرافية بناء على الحاجات الفعلية. ويتمثل الهدف من ذلك في إرساء منهجية قائمة على المخاطر، توظّف الموارد المتاحة لها على النحو الأمثل من دون أن تمثل عبئاً تنظيمياً غير ضروري.

الإشراف والتصريح

أما تعزيز المعلومات والبيانات المالية المتاحة والمتعلقة بأساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب الجديدة ومواطن الضعف المحتملة، فيمثل هدفاً آخر بمنتهى الأهمية تكون الغاية منه تحفيز الشركات والجهات الرقابية الشريكة على القيام بالمثل. بموازاة ذلك، يستمرّ فريق عمل المكافحة في تكوين علاقات بناءة مع الشركاء المحليين والدوليين والجهات الحكومية والشركات على السواء لتشجيع مشاركة القطاع الفعالة، بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى توعية القطاع عامة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيدين المحلي والدولي.

الأنشطة الإشرافية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قامت هيئة التنظيم بتنفيذ خطتها الإستراتيجية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاستراتيجية الاشرافية لعام ٢٠١٤ الهادفة إلى تقييم الامتثال إلى قانون وقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتنصّ هذه الاستراتيجية على تصنيف جميع الشركات بناء على مخاطرها وزيارات التقييم الميدانية، والمراجعات المواضيعية، والتواصل مع القطاع، وممارسات السوق، بموازاة المساعدة المتبادلة والعمل المستمر مع الجهات الحكومية الأخرى.

مراجعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات مركز قطر للمال - ١ يناير حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

نوع الفحص	المراجعات الميدانية*	المراجعات المكتبية**	الإجمالي
البنوك	١١	٦١	٧٢
شركات التأمين	٤	٥٩	٦٣
شركات إدارة الأصول	٦	١٢	١٨
الأعمال والمهن غير المالية المحددة	١٢	٦١	٧٣
الإجمالي	٣٣	١٩٣	٢٢٦

*تشمل زيارات تقييم المخاطر الميدانية الكاملة والمراجعات الاستشارية الميدانية والمراجعات المواضيعية الميدانية.
**تشمل إجراءات المتابعة ومراجعات التقارير/المستندات المقدمة من قبل الشركات والمراجعات المواضيعية المكتبية.

مراجعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات مركز قطر للمال حسب القطاع بالنسبة المئوية

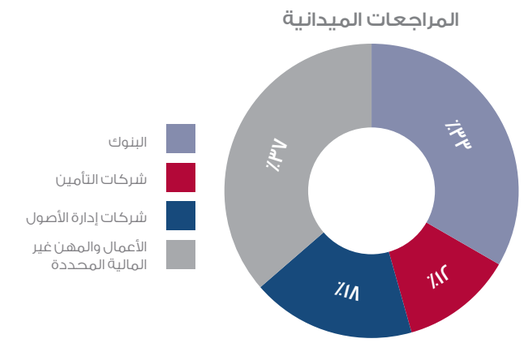

المبادرات الرئيسية في العام ٢٠١٤

أجرت هيئة التنظيم المراجعات المواضيعية التالية في العام ٢٠١٤:

المراجعة المواضيعية لاستبيان مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السنوي المخصّص للأعمال والمهن غير المالية المحددة

طلبت هيئة التنظيم إلى شركات الأعمال والمهن غير المالية المحددة التسعة والعشرين، تقديم الاستبيان السنوي (النموذج Q19) عن فترة الإبلاغ الممتدة من ١ يناير حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، الذي يعرض بالتفصيل لمعلومات الأعمال والمنتجات والخدمات وبرنامج وإطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فهو يسمح لهيئة التنظيم بتقييم أي مخاطر محتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب قد تتهدد مركز قطر للمال ودولة قطر. وعليه، قامت هيئة التنظيم بتحليل المعلومات التي وردتها، وبزيارات ميدانية إضافية وصل عددها إلى سبعة. وتوصلت نتائج التحليل إلى أن الأعمال والمهن غير المالية المحددة تلتزم إلى حد كبير بقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك على الرغم من وجود بعض أوجه القصور والمجالات للتحسين.

المراجعة المواضيعية السنوية لمتطلبات الإبلاغ من قبل مسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال

بادرت هيئة التنظيم إلى إجراء هذه المراجعة المواضيعية بهدف تقييم مستوى امتثال جميع الشركات (المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة) إلى متطلبات رفع التقارير من قبل مسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال إلى الإدارة العليا.

تهدف هذه المراجعة أيضاً إلى تحديد ما إذا كانت الشركات تدير التزاماتها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتتعامل معها ومع المخاطر ذات الصلة، على النحو المطلوب. وخضعت جميع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة لهذه المراجعة بالإضافة إلى ١٥ شركة تم اختيارها للتقييم الميداني. وبشكل عام، كانت التقارير جيدة وأظهرت معظم الشركات المستوى الكافي من الامتثال إلى متطلبات تقارير الإبلاغ المرفوعة إلى الإدارة العليا.

وتمثلت المشاكل الرئيسية المحددة في بعض الحالات، في وجود بعض القصور في مجال تطبيق سياسة اعرف عميلك والعناية الواجبة تجاه العملاء الذين يتم التعامل معهم من خلال مراكز الحجز الإقليمية، والذين يعتمدون بصورة غير متكافئة على المكاتب الرئيسية للشركات الواقعة خارج دولة قطر بشأن التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، تمثلت إحدى الملاحظات العامة في انخفاض مستوى إبلاغ الشركات بالمعاملات المشتبه بها.

التعاون مع السلطات الإشرافية القطرية والهيئات الدولية

تواصل هيئة التنظيم تعزيز التنسيق مع هيئات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القطرية والدولية الأخرى عبر مشاركة المعلومات والموارد والخبرات. وعملت هيئة التنظيم مع الأمانة العامة للّجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على مبادرات تحثّ على تعزيز موارد المكافحة في الدولة، وتثبيت التقدّم الذي أنجزته دولة قطر في مجال المكافحة، وتقديم الآراء حول التعديلات المقترحة على القانون. وعيّن مدير قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هيئة التنظيم لعضوية اللجنة الفنية التابعة للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الموكلة تقييم عملية تقييم المخاطر الوطنية في قطر وتصميمها وتطبيقها. كما عُيّن لعضوية مجموعة عمل اللجنة الوطنية الموكلة دراسة ضوابط والتزامات شركات التأمين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويواصل فريق مكافحة غسل الأموال التنسيق مع قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصرف قطر المركزي كجزء من مجموعة العمل التي تم تشكيلها لتقديم المساعدة الفنية للمصرف من أجل تحسين المنهجية الإشرافية القائمة على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، شارك فريق مكافحة غسل الأموال في مهمة صندوق النقد الدولي لتقييم وتعزيز النظام الإشرافي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر. وخلال العام ٢٠١٤ وعن طريق العمل الوثيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، قام فريق مكافحة غسل الأموال بتعميم التحديثات حول العقوبات المفروضة على الكيانات المعنية على الشركات المنظمة.

السياسات

مبادرات السياسات التنظيمية

تركزت أعمال قسم السياسات في هيئة التنظيم للعام ٢٠١٤ على تحديث إطار العمل التنظيمي في الهيئة بصورة تضمن التزام مركز قطر للمال المستمرّ بالمعايير الدولية. وتمثلت أهم الأعمال في تعديل النظام الاحترازي للأعمال المصرفية وشركات إدارة الاستثمار والأعمال الاستشارية. كما أدخلت تعديلات رئيسية على نظام الأفراد المعتمدين.

القواعد التنظيمية المخصصة لمختلف القطاعات

ألغيت في العام ٢٠١٤ قواعد الأعمال الاستثمارية والمصرفية لعام ٢٠٠٥ واستبدلت بالقواعد الاحترازية للأعمال المصرفية وقواعد شركات إدارة الاستثمار والأعمال الاستشارية الجديدة. وارتكزت المجموعتان الجديدتان من القواعد بصياغتها إلى التمييز الواضح بين القواعد الاحترازية لشركات الأعمال المصرفية والقواعد الاحترازية لشركات إدارة الاستثمار والأعمال الاستشارية. وتقدم المجموعتان الجديدتان الكثير من الإيضاحات حول النظام الاحترازي المبني على المخاطر، الذي يتناول المخاطر القائمة. ودخلت القواعد الجديدة حيز التنفيذ في ا يناير ٢٠١٥.

القواعد الاحترازية للأعمال المصرفية

بدأت هيئة التنظيم في العام ٢٠١٣ بإجراء مراجعة شاملة لإطار العمل الاحترازي لمركز قطر للمال بهدف التوفيق بينه وبين التحسينات التي أدخلت على العمليات الإشرافية القائمة لتطابق أفضل الممارسات، والمعايير الاحترازية للمؤسسات المالية الصادرة مؤخراً عن لجنة بازل للإشراف المصرفي.

تتضمن القواعد المصرفية الجديدة لعام ٢٠١٤، إطار العمل الاحترازي للشركات المصرح لها التي تقوم بالأعمال المصرفية، مثل قبول الودائع أو توفير الائتمان أو معاملات الاستثمار بصفة أساسية أو إدارة الأعمال المالية الإسلامية. وتعمل هيئة التنظيم بصورة وثيقة مع شركات مركز قطر للمال المعنية على توفيق أوضاعها وفق النظام الاحترازي الجديد.

وقد وضعت القواعد بصورة تعزز إطار العمل الاحترازي لشركات الأعمال المصرفية، وبغرض إرساء التوافق مع مبادئ لجنة بازل الرئيسية للإشراف المصرفي الفعال المعدلة لعام ٢٠١٢، وإطار عمل اتفاقية بازل (١ و٢ و٢,٥ و٣). وتشمل قواعد الأعمال المصرفية نظاماً يحدد متطلبات رأس المال المحسّنة، بالإضافة إلى التركيز على المسائل الشاملة المتعلقة بتغطية المخاطر الاحترازية، بموجب إطار عمل اتفاقية بازل.

قواعد الشركات لإدارة واستشارات الاستثمار الجديدة

تتضمن القواعد الجديدة لإدارة الاستثمار والأعمال الاستشارية لعام ٢٠١٤، إطار العمل الاحترازي للشركات المصرح لها التي تقوم بإدارة الاستثمار والأعمال الاستشارية. ويعكس النظام الجديد المعايير الدولية للشركات التي تقوم بمثل هذه الأنشطة.

وتشمل القواعد المتطلبات الجديدة للحد الأدنى من رأس المال المساهم المدفوع والأصول السائلة، والشروط المتعلقة بتوفير تغطية تأمينية ملائمة للتعويض المهني.

كما تهدف القواعد إلى تبسيط الأنظمة الحالية، وقد أدخلت الأحكام الواردة أصلاً في قواعد الأصول بشأن أموال العميل وأمانة الحفظ، وصلاحيات العميل وغيرها من الأحكام إلى القواعد الجديدة، وألغيت على أثره قواعد الأصول.

قواعد الأفراد

أدخلت هيئة التنظيم عدداً من التحسينات على نظامها الخاص بالأفراد المعتمدين لأداء بعض الوظائف الأساسية في الشركات المصرح لها العمل في مركز قطر للمال. وتشمل قواعد الأفراد لعام ٢٠١٤ (التقييم والتدريب والكفاءة) النظام الجديد. وقد صدرت القواعد الجديدة في ديسمبر ٢٠١٤ عقب التشاور العام والحوار مع الشركات المرخص لها العمل في مركز قطر للمال، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من يناير ٢٠١٥.

أما القواعد الجديدة فتضمنت التعديلات على النظام الحالي للأفراد المعتمدين، ووضعت المسؤولية على مجلس الإدارة العليا في ما يخص تعيين الموظفين الذين يتمتعون بالكفاءة والملاءمة والأهلية، ومن خلال إلغاء الشرط الخاص بوجوب موافقة هيئة التنظيم على الأفراد الذين يؤدون وظائف تتطلب التعامل المباشر مع العميل، وإدخال بعض التحسينات على متطلبات كفاءة المعرفة.

وأطلقت هيئة التنظيم فترة من التشاور العام حول المسودة المقترحة وأجرت حواراً فعالاً مع شركات مركز قطر للمال والجهات المعنية الأخرى من خلال عقد اجتماع عام في أكتوبر ٢٠١٤. وأخذت هيئة التنظيم في الاعتبار التعليقات والردود التي وردتها عند إصدارها النسخة النهائية

السياسات

من القواعد، وعمدت إلى نشر هذه الآراء بشكل منفصل في الملخص عن التشاور العام الصادر في ديسمبر ٢٠١٤. ويعكس هذا الإجراء التزام هيئة التنظيم بسياسة الشفافية والمساءلة في ما يتعلق بالسياسات التي تصدرها.

البرنامج التأهيلي من المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار

شرعت هيئة التنظيم خلال العامين الماضيين في العمل مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار على تعديل كتاب البرنامج التأهيلي الصادر عن المعهد والخاص بقواعد وأنظمة مركز قطر للمال. وقد أعدّت هيئة التنظيم نسخة منقحة من المنهج الدراسي للبرنامج التأهيلي أصبحت متاحة في ديسمبر ٢٠١٤، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من فبراير ٢٠١٥. ويتمحور منهج البرنامج والاختبار حول المجالات المتعلقة بحماية المستهلك ومكافحة غسل الأموال. وأدخل العديد من التغييرات على إجراءات الاختبار، مثل خفض عدد الأسئلة ومراجعتها لتسهيل فهمها من قبل المرشحين غير الناطقين باللغة الانجليزية.

الشراكة مع الجهات الرقابية النظيرة في قطر

تابعت هيئة التنظيم العمل عن كثب مع مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية لتنفيذ المبادرات التي بدأت في عام ٢٠١٢، واستمرت خلال العامين الماضيين عقب إصدار القانون رقم (١٣) لعام ٢٠١٢ بإصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية. ويتم التنسيق لهذا العمل من خلال لجنة الاستقرار المالي برئاسة سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي ورئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

مركز قطر للرنمينبي

شهدت السنوات الأخيرة توطيد العلاقات التجارية والمالية بين كل من جمهورية الصين الشعبية ودولة قطر. وبحسب البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في دولة قطر، تعتبر الصين ثاني أكبر دولة مستوردة ورابع أكبر دولة مصدرة بالنسبة إلى قطر في العام ٢٠١٣.

وقد أعلن مصرف قطر المركزي وبنك الشعب الصيني في ٣ نوفمبر ٢٠١٤ توقيع مذكرة تفاهم تنص على التعاون في ما بينهما لوضع إطار العمل اللازم لإنشاء مركز متخصص في مقاصة العملة الصينية (الرنمينبي) في الدوحة. وفي نوفمبر ٢٠١٤، أعلن بنك الشعب الصيني تكليف فرع البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود في الدوحة بأعمال المقاصة والتسوية بالعملة الصينية (الرنمينبي) في قطر، وهو أول بنك صيني يوكل إليه بنك الشعب الصيني مهام مقاصة الرنمينبي في منطقة الشرق الأوسط. ويعتبر البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود، شركة مرخصة لدى مركز قطر للمال وتقوم هيئة التنظيم في الوقت الحالي بالعمل عن كثب مع مصرف قطر المركزي بغرض تنفيذ هذه المبادرة.

تعليمات التأمين لمصرف قطر المركزي

عقب إصدار القانون رقم (١٣) لعام ٢٠١٢، أصبح مصرف قطر المركزي، الجهة المسؤولة عن تنظيم شركات التأمين وشركات إعادة التأمين، والأفراد والكيانات الأخرى التي تزاول الأنشطة المتعلقة بالتأمين (مثل وسطاء التأمين) في الدولة. واستمرت هيئة التنظيم في تقديم الدعم والمساعدة لمصرف قطر المركزي لناحية تطوير النظام الرقابي الخاص بهذا القطاع. ويعكس هذا التعاون الوثيق مدى التوافق بين أنظمة التأمين المطبقة عامة في الدولة وفي مركز قطر للمال، لاسيما في مجالات الترخيص والمتطلبات الاحترازية وسير الأعمال في السوق.

تعزيز المعايير المهنية في قطاع الخدمات المالية

أطلقت أكاديمية قطر للمال والأعمال في العام ٢٠١٣، مشروع «تدريب» برعاية لجنة تطوير الأسواق المالية وإشراف جهات الرقابة المالية القطرية. ويوفّر هذا المشروع إطار العمل اللازم لتحسين وتعزيز المؤهلات المهنية للعاملين في قطاع الخدمات المالية. ويتمثل العنصر الرئيسي لهذا المشروع في وضع برنامج تدريبي يهدف إلى رفع مستويات الكفاءة العامة للعاملين في قطاعات الأعمال المصرفية والتأمين وإدارة الأصول وأسواق رأس المال.

مكافحة التهديدات السيبرانية

اشتركت هيئة تنظيم مركز قطر للمال مع مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية والمؤسسات المالية الكبرى في القطاع المالي في عضوية لجنة خبراء مخاطر أمن المعلومات التي يرأسها الفريق القطري للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي (كيوسرت) والمجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. توفّر هذه اللجنة منبراً جماعياً لتبادل المعلومات حول المخاطر الالكترونية أو التهديدات السيبرانية التي تواجهها الشركات العاملة في القطاع المالي في قطر. وتتبع هيئة التنظيم الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لدولة قطر التي أعلنت عنها الحكومة في مايو ٢٠١٤.

التعاون الدولي

تم التوقيع على مذكرة تفاهم في ديسمبر ٢٠١٤ بين هيئة التنظيم والمصرف المركزي الإيطالي، حيث تهدف هذه المذكرة إلى تعزيز التعاون بين الجهتين التنظيميتين وتيسير عملية تبادل المعلومات الإشرافية بينهما.

كما قامت هيئة التنظيم في ديسمبر ٢٠١٤ بالتوقيع مع هيئة الأسواق المالية في لبنان على مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز الإشراف الرقابي عبر الحدود وتبادل المعلومات الإشرافية.

وقدمت هيئة التنظيم طلباً رسمياً لتصبح عضواً مشاركاً في المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على الأسواق المالية في ديسمبر ٢٠١٣، وواصلت العمل مع المنظمة طوال العام ٢٠١٤ لمتابعة وضع الطلب. وستسمح هذه العضوية لهيئة التنظيم بالتوقيع على مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف الخاصة بالمنظمة المذكورة، التي تؤهل بدورها هيئة التنظيم عقد مذكرة تفاهم متعددة الجهات مع هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية واتفاقيات التعاون مع أعضاء الاتحاد الأوروبي، بما يمكن الشركات العاملة في مركز قطر للمال من الالتزام بمتطلبات توجيهات الاتحاد الأوروبي الخاصة بشركات إدارة الصناديق الاستثمارية البديلة.

قانون الفاتكا

أصدر الكونجرس الأمريكي قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) في عام ٢٠١٠ ويتم تطبيقه في جميع أنحاء العالم مرحلياً منذ الأول من يناير ٢٠١٤. ويتمثل الغرض من هذا القانون في مكافحة التهرب الضريبي من قبل المواطنين الأمريكيين المقيمين والعاملين في الخارج. وبالرغم من كون هذا القانون في الأصل قانوناً أمريكياً، إلا إنه يحمل آثاراً هامة على المؤسسات المالية العاملة في دولة قطر.

واصلت هيئة التنظيم في عام ٢٠١٤ تقديم الدعم لوزارة المالية والاقتصاد في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الاتفاقية الحكومية الثنائية حول قانون الفاتكا. وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة قطر في ٧ يناير ٢٠١٥. وستمثل هيئة تنظيم مركز قطر للمال حلقة الوصل، التي سيتم عبرها تقديم أي من متطلبات الإبلاغ من قبل الشركات العاملة في مركز قطر للمال إلى وزارة المالية.

التنفيذ

يمثل قسم التنفيذ القانوني إحدى أهم وظائف هيئة التنظيم، حيث يساهم في تحقيق أهداف هيئة التنظيم من خلال اتخاذ إجراءات فعالة وسريعة ومناسبة ضد الشركات والأفراد المخالفة للقواعد والأنظمة.

في حين أن المخالفات التي يشهدها مركز قطر للمال نادرة إجمالاً، يتم التعامل مع هذه الحالات عند حدوثها بأسلوب يهدف إلى تعزيز الثقة في إطار العمل التنظيمي لمركز قطر للمال. كما تساهم الإجراءات التنفيذية في نشر التوعية في السوق المالية والرقابية وفي تحفيز السلوك الجيد، والحد من حالات السلوك السيء.

وخلال العام ٢٠١٤ اتخذت هيئة التنظيم إجراءات قانونية تكللت بفرض عقوبات على عدد من الشركات والأفراد. وشملت التحقيقات مجموعة من القضايا التي تضمنت أطر عمل الحوكمة المؤسسية والأنظمة والضوابط والآليات التدريبية، بالإضافة إلى القضايا التي طرحت إمكانية خسارة العملاء المادية وقصور في النزاهة الناجم عن سوء سلوك بعض كبار المدراء التنفيذيين.

الإجراءات التنفيذية ضد الشركات

خلال العام ٢٠١٤، أصدرت هيئة التنظيم قرارين تنفيذيين بحق الشركات، وتوصل الأطراف إلى تسويات مرضية عن طريق التفاوض. وتظهر هذه التسويات المتفق عليها شمولية العقوبات والحلول المتاحة لهيئة التنظيم. وفيما يؤدي العديد من الإجراءات التنفيذية إلى إجراءات تأديبية، تبرهن هاتان القضيتان أن قسم التنفيذ يعمل مع الأطراف المعنية بغية تحقيق نتائج عملية وواقعية.

ففي إحدى القضايا، تم توجيه تأنيب علني إلى إحدى الشركات، التي وافقت بدورها على اتخاذ خطوات إصلاحية لمعالجة سوء إدارتها. وأدى الإجراء الذي اتخذه قسم التنفيذ إلى فرض تعويضات تُدفع للعملاء.

وفي قضية أخرى، قامت الشركة بإجراء تعهد تنفيذي أمام هيئة التنظيم، يشمل وضع خطة عمل إصلاحية تهدف إلى تأكيد الالتزام بمتطلبات التدريب والأهلية في المستقبل.

الإجراءات التنفيذية ضد الأفراد

أقفل فريق التنفيذ ثلاث قضايا موجهة ضد أفراد في العام ٢٠١٤، وذلك بعد أن تقدّم فرد معني بإحدى هذه القضايا بالطعن أمام محكمة التنظيم بمركز قطر للمال. وتركزت هذه القضايا على الأفراد المعتمدين الذين لا يحترمون عمداً في سلوكياتهم المعايير العالية التي وضعتها هيئة التنظيم وتبعات هذه السلوكيات. ونتج عن هذه القضايا فرض مجموعة واسعة من العقوبات، من بينها الغرامات المالية والحظر والتأنيب العلني.

وجاء الطعن المرفوع أمام محكمة التنظيم على إثر الإجراء التنفيذي الذي اتخذته هيئة التنظيم ضد مدير تنفيذي كبير في إحدى الشركات العاملة في مركز قطر للمال لإخلاله بمتطلبات النزاهة. وأيّدت المحكمة الإجراء التأديبي لهيئة التنظيم، والمتمثل في فرض عقوبة مالية قدرها ٢٠٠٠٠ دولار أمريكي، ومنعه من العمل في أي شركة مصرح لها من مركز قطر للمال.

حماية المستهلك

وضعت هيئة التنظيم نظاماً خاصاً يهدف إلى حماية المستهلكين ويضمن حمايتهم من المخاطر الناتجة عن أي سلوك سيء قد يصدر عن الشركات المصرح لها في مركز قطر للمال. فقد يتعرض المستهلكون لمخاطر قد تؤدي إلى خسارة أموالهم في حال شرائهم منتجات أو خدمات غير ملائمة لقدراتهم، أو في حال فشلت الشركة في معالجة الشكاوى بالصورة المناسبة.

وتلتزم جميع الشركات المصرح لها بتطبيق آلية فعالة لمعالجة الشكاوى تسمح بتسوية معظم شكاوى العملاء ودياً بين الشركة والعميل.

وتطرح هيئة التنظيم برنامج تسوية منازعات العملاء وتديره لتضمن توافر آلية سريعة ومنصفة للاستجابة لشكاوى العملاء التي لم يتم حلها مع الشركة. ويغطى هذا البرنامج الخدمات المالية والمنتجات المباعة للعملاء الأفراد في مركز قطر للمال، وتُقدم هذه الخدمة مجانًا للشركات وعملائهم.

ويسعى هذا البرنامج، حيثما أمكن ذلك، إلى مساعدة الأطراف للوصول إلى حل يرضي الجميع. وفي حال لم يتم التوصل إلى اتفاق، يمكن رفع شكوى أمام محكم مستقل، يتمثل دوره في مراجعة الشكاوى والبتّ فيها.

وجاء عدد الشكاوى التي تلقاها برنامج تسوية منازعات العملاء في العام ٢٠١٤ قليلاً نسبياً، واتصلت إجمالاً بعدم ملاءمة المنتجات المباعة مع حاجات المستهلكين والاستشارات التي حصلوا عليها. وقام المُحكّم المستقل بالفصل في ست شكاوى خلال العام ٢٠١٤، قرّر في جميعها وجوب قيام الشركات المعنية بدفع تعويضات إلى العملاء.

الخدمات المؤسسية

شكّلت استراتيجية التوظيف والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات ومراعاة الضوابط المالية الاحترازية أهمّ المحاور التي تركّزت عليها أعمال دائرة الخدمات المؤسسية في هيئة التنظيم. وفي العام ٢٠١٤، بذل القسم جهوداً مركزة على تطوير تكنولوجيا المعلومات والإدارة المالية، والموارد البشرية للدفع بالأعمال التشغيلية إلى الأمام.

وكانت الأولوية الأساسية في ضمان أن الأنظمة والآليات تفي بتحقيق أغراض مؤسسة بحجم هيئة التنظيم ونطاق عملها، والتأكد من أن الهيئة في مركز جيد يمكنها من تلبية أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

إعادة تنظيم بيئة تكنولوجيا المعلومات

يتولى قسم تكنولوجيا المعلومات مهمة تحسين البنية التحتية والخدمات المعلوماتية وأتمتة العمليات والإجراءات وتطوير موثوقية النظام وأمنه. فقام فريق العمل بإعداد برنامج تطويري متقدم وطموح خلال العام ٢٠١٤. وجاء هذا المجهود ثمرة مراجعة شاملة لبيئة العمل والأعمال المنفذة في العام السابق.

الإسناد الخارجي لأعمال البنية التحتية غير الأساسية لتكنولوجيا المعلومات

اتخذت هيئة التنظيم قراراً بنقل مركز بياناتها إلى مركز بيانات خارجي ومتقدم من المستوى الثالث* (Tier ٣) في قطر، واعتماد عدد من الخدمات الخارجية. وقد بدأت عملية الانتقال في العام ٢٠١٤ وانتهت في بداية العام ٢٠١٥.

تشمل مزايا إسناد الأعمال إلى شركات خارجية، متابعة ودعم الأنظمة بصورة متواصلة والاستفادة من خبرة متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات. كما توفر هذه الخدمة البنية التحتية للبريد الإلكتروني وما يتبعها من خدمات أرشفة المراسلات وبريد الويب ودخول النظام من خلال الأجهزة الذكية. وتشمل الخدمات الإضافية النسخ الاحتياطي للبيانات والتعافي من الكوارث.

ومن ناحيتها شهدت خطط استمرارية الأعمال تحسناً كبيراً. ففي حال فقدان مقرّ هيئة التنظيم أو مركز بياناتها، يبقى الوصول إلى الأنظمة المعلوماتية ممكناً من خلال تطبيق أنظمة سيتركس (حلول الوصول الآمن عن بعد). وعند الضرورة، تستطيع هيئة التنظيم مواصلة العمل من خلال مركز للأزمات جديد محترف.

* مركز البيانات من المستوى الثالث (Tier ٣)، مجهز بشكل تام بالأجهزة الصلبة القادرة على تحمل الأضرار، والتي تضمن التشغيل المستمر بنسبة ٩٩,٩٨٢٪.

تعزيز الأجهزة والبرمجيات

نفّذ فريق تكنولوجيا المعلومات مجموعة من المشاريع الهادفة إلى تحسين الأجهزة الصلبة والبرمجيات في العام ٢٠١٤، والغرض منها تحسين الأداء الوظيفي وتخفيض التكلفة الناشئة عن الملكية بالإضافة إلى الحد من جهود الصيانة المطلوبة من فريق العمل.

ويستفيد موظفو هيئة التنظيم من نظام الليونة التشغيلية المطبق فيها خاصة من نظام «احضر جهازك الخاص» الذي يسمح لهم باستخدام الأجهزة المحمولة الشخصية للدخول إلى البريد الإلكتروني وجدول الأعمال والتطبيقات الأخرى في بيئة آمنة وخاضعة للرقابة. ويسمح هذا النظام، بالإضافة إلى حلول سيتركس التشغيلية عن بعد، للموظفين بالوصول الآمن والسهل إلى معلومات وتطبيقات الشركة من أي مكان من العالم.

وطبّقت هيئة التنظيم أيضاً إعداداً برمجياً قياسياً وعملت على تعزيز الحوكمة وتغيير الآليات الإدارية. وقد حلّت هذه البيئة الموحدة مكان العديد من إعدادات البرامج من مايكروسوفت أوفيس والبرمجيات الأخرى بالإضافة إلى اللغة ولوحة المفاتيح ومتصفح الإنترنت والأمن والإعدادات الأخرى. ونتج عن ذلك، بالإضافة إلى تعزيز إنتاجية الموظفين وراحتهم، وتسريع أداء الأجهزة والبرامج وتثبيته، وتركيب الأجهزة الجديدة بصورة أسرع، وتنصيب البرامج وتثبيت العمل الآلي عن بعد وتعزيز متطلبات الحماية وتخفيض الوقت والتكلفة.

الخدمات المؤسسية

ربط أنظمة وقدرات تكنولوجيا المعلومات والشؤون المالية والموارد البشرية

في بداية العام ٢٠١٥، أطلق فريق الخدمات المؤسسية بوابة إلكترونية على شبكة الإنترانت أي النظام الالكتروني الداخلي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال. وتوفر البوابة إمكانية الدخول إلى نظام إدارة موارد الشركة (مايكروسوفت دينامكس إيه إكس ٢٠١٢)، وخدمات ذاتية مركزية وقاعدة بيانات إدارية.

وتقدّم هذه البوابة المتكاملة العديد من وظائف قسمي الشؤون المالية والموارد البشرية الخاصة بالتمويل والموارد البشرية والحسابات ونظام الرواتب والخدمات الذاتية المرتبطة ببعضها البعض. ويستطيع الموظفون من خلالها تقديم الطلبات الكترونياً وإدارة المعلومات الخاصة بهم بالإضافة إلى العديد من الوظائف الأخرى. كما تسمح هذه البوابة للمدراء بمراجعة الطلبات والموافقة عليها والاطلاع على مؤشرات أداء الموظف الرئيسية وغيرها من المؤشرات من خلال لوحات التحكم والتقارير التي يولّدها النظام. كما يجد الموظفون السياسات المعتمدة من قسمي الشؤون المالية والموارد البشرية في النظام المذكور أيضاً بما يضمن الامتثال إلى هذه السياسات وتوفير وقت البحث المطلوب من الموظف.

الموازنة وعمليات الشراء الآلية

سيؤدي تطبيق برنامج مايكروسوفت إيه إكس إلى تحسينات كبيرة في عملية إعداد موازنة هيئة التنظيم. وتسمح المنصة التكنولوجية المشتركة بين قسمي الشؤون المالية والموارد البشرية وخدمات الموظفين الذاتية بالقيام بالإجراءات المحاسبية الأساسية وتخطيط الموازنة وتطبيقها ضمن حلول مرنة ومتكاملة. كما تسمح بتوفير البيانات المالية وقواعد البيانات الموحدة التي تقدم أدوات القياس وإعداد التقارير.

كما أن تسيير طلبات المشتريات بشكله الجديد قد ألغى العمليات اليدوية ضمن الشراكات الإستراتيجية مع المورّدين الذين تتعامل معهم هيئة التنظيم. وتتمثل مزايا هذا النظام في تحسين القدرة الإنتاجية والكفاءة وخفض التكاليف من خلال زيادة القوة الشرائية وزيادة الحجم بالإضافة إلى الحفاظ على مستويات الأداء العالي للمورّدين وتعزيز الرقابة الإدارية.

الموارد البشرية: شراكة استراتيجية

تحوّلت وظيفة الموارد البشرية إلى دور الشريك الإستراتيجي العامل وفق أفضل الممارسات الدولية في العام ٢٠١٤. ويعمل فريق الموارد البشرية حالياً بصورة استباقية لتلبية احتياجات المواهب المستقبلية، وذلك عن طريق التزود بالأنظمة التقنية الكفوءة والمتكاملة، وأفضل برمجيات إدارة الموارد البشرية ومنصة جديدة صديقة للمستخدم لإدارة الأداء والتدريب. وللمساعدة في إتمام هذا التحول، أسندت الخدمات غير الرئيسية إلى مؤسسات خارجية، والتي تشمل التوظيف وإعادة الانتقال وفحص الخلفية، بما يعزز دور فريق العمل الجديد.

تعزيز التقطير

تشكل سياسة التقطير وتوظيف وتطوير الموظفين القطريين لتولي المناصب الدائمة في قطاع الأعمال القطري هدفاً رئيسياً في رؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠، وتماشياً مع هذه الرؤية، أسست هيئة التنظيم قسماً مخصصاً للتقطير في العام ٢٠١٤.

تتطلب سياسة التقطير الدعم والالتزام المستمرّ من قبل الموظفين القطريين وغير القطريين من ذوي الخبرة على جميع مستوياتهم بغية تطوير وتدريب الموظفين القطريين. ويشمل برنامج هيئة التنظيم للتطوير الوظيفي المنظم، التجربة المهنية والتدريب والندوات والتوجيه وهو يستهدف الخريجين القطريين الذين يسعون إلى ممارسة مهن متخصصة في مجال الخدمات المالية.

ويستهدف برنامج التقطير من خلال استراتيجية خماسية متقدمة، الخريجين القطريين الذين أظهروا القدرة على تلبية حاجة هيئة التنظيم إلى الخبراء والقادة المؤهلين والمتخصصين. ويتناوب الخريجون في أقسام الإشراف والتصريح والسياسات، والتنفيذ والتأمين والخدمات المؤسسية حيث يتم إرشادهم إلى الكفاءات الفنية والمتطلبات الفعالة في مكان العمل، التي تمثل عنصراً أساسيا في الثقافة المؤسسية لهيئة التنظيم.

تشمل المرحلة الأولية من هذا البرنامج العمل على نماذج مشاريع غير فعلية ينخرط من خلالها الخريجون في إدارة الاجتماعات والتعرّف إلى هيئة التنظيم وإطار العمل القانوني فيها وإدارة المشاريع وإعداد التقارير وإيجاد الحلول، وإدارة الوقت وتقديم العروض، وإلقاء الخطابات العامة.

ويخضع التطوير الذاتي للمتخرج إلى خمس مراحل أساسية وهي: الدوران الوظيفي في الأقسام الأساسية، والقيام بمهام محددة والحصول على الشهادات المهنية، والقيام بمهام دولية والانتداب في مؤسسة محلية، والحصول على درجة الماجستير أو درجة متقدمة ذات صلة بالمجالات المتاحة في هيئة التنظيم، والخضوع لإعداد قادة الغد.

سيجد الخريجون القطريون الذين قرروا العمل في القطاع المالي التنظيمي بيئة تعليمية صممت لتساعدهم في التطور والارتقاء من الناحية الشخصية والمهنية، مدعومة بخطط وفرص التنمية الشخصية والتطوير المهني الميسر وتوفير فرص تعليمية ومحلية لدعم إمكانياتهم وأدائهم.

وسيتم تعميم البرنامج وتعزيزه في العام ٢٠١٥ بهدف دعم هيئة التنظيم في تحقيق هدفها بأن تصبح جهة العمل المفضلة في قطاع الخدمات المالية في قطر.

القوائم المالية

تقرير المدققين

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال

تقرير حول القوائم المالية

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لهيئة تنظيم مركز قطر للمال (هيئة التنظيم)، والتي تشمل قائمة الوضع المالي حتى ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٤، وقائمة الأنشطة بالإضافة إلى قائمة الدخل الشامل والتغييرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للعام المنتهي بذلك التاريخ، بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة التي تشمل ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن القوائم المالية

يتحمل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمراقبة الداخلية للحد الذي يراه الأعضاء ضرورياً لتمكينهم من إعداد هذه القوائم الخالية من الأخطاء المادية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي بشأن القوائم المالية التي قمنا بتدقيقها. وقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وكذلك التخطيط وإجراء عملية التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة فيما يتعلق بخلو القوائم المالية من الأخطاء المادية.

تشمل عملية التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق بخصوص المبالغ والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات المختارة على تقديراتنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في القوائم، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. ونهتم عند تقييم هذه المخاطر بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بإعداد هيئة تنظيم مركز قطر للمال للقوائم المالية وعرضها بصورة عادلة، وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة في ظل الأوضاع القائمة وليس بغرض إبداء رأي عن مدى فاعلية الرقابة الداخلية لهيئة التنظيم. وتشمل عملية التدقيق أيضاً تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية الموضوعة من قبل الإدارة، بالإضافة إلى تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية.

ونرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

نرى أن القوائم المالية تعرض بصورة عادلة، من حيث جميع الجوانب المادية، الوضع المالي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال حتى ٣١ ديسمبر لعام ٢٠١٤، بالإضافة إلى أدائها المالي وتدفقاتها النقدية لذلك العام، بما يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية

قد حصلنا على كافة المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لإجراء عملية التدقيق. وقد احتفظت هيئة التنظيم بسجلات محاسبية دقيقة مطابقة لقوائمها المالية. ولم يرد إلى علمنا حدوث أي خرق للأحكام السارية للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بمركز قطر للمال أثناء العام محل التقرير، بما قد يكون له أثر مادي سلبي على أعمال هيئة تنظيم مركز قطر للمال أو على وضعها المالي حتى ٣١ ديسمبر لعام ٢٠١٤.

KPMG LLC

كي بي إم جي ذ.م.م

٢٢ مارس ٢٠١٥

الدوحة، دولة قطر

قائمة الوضع المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

ألف دولار الأمريكي

	إيضاح	٢٠١٤	٢٠١٣
الأصول			
أصول غير متداولة			
أصول غير ملموسة	٥	١٦٣٩	٨٦٧
أثاث ومعدات	٦	٣٧٦	٤٧٧
إجمالي الأصول غير المتداولة		٢٠١٥	١٣٤٤
أصول متداولة			
الحسابات المدينة والمدفوعات المسبقة	٧	١١٨٧	١٢٥٩
النقدية وما في حكمها	٨	٢٥٥٩٣	٣٨٢٧٤
إجمالي الأصول المتداولة		٢٦٧٨٠	٣٩٥٣٣
إجمالي الأصول		٢٨٧٩٥	٤٠٨٧٧
حقوق الملكية والخصوم			
حقوق الملكية			
الاحتياطي العام	٩	١٨٠٤٣	٢٨٦٥١
الفائض المحتفظ به	٩	٣٠٠٧	٥٠٣٤
إجمالي حقوق الملكية		٢١٠٥٠	٣٣٦٨٥
خصوم متداولة			
حسابات الدائنين والمستحقات	١٠	٧٧٤٥	٧١٩٢
إجمالي الخصوم المتداولة		٧٧٤٥	٧١٩٢
إجمالي حقوق الملكية والخصوم		٢٨٧٩٥	٤٠٨٧٧

تم اعتماد القوائم المالية الخاصة بهيئة تنظيم مركز قطر للمال للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، بالنيابة عن مجلس الإدارة بتاريخ ٢٢ مارس لعام ٢٠١٥.

مايكل رايان
الرئيس التنفيذي

اوتيلو ستورينو
المدير التنفيذي للخدمات المؤسسية

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة الأنشطة وعناصر الدخل الشامل الأخرى

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

ألف دولار الأمريكي

	إيضاح	٢٠١٤	٢٠١٣
الدخل			
دخل الرسوم		١٩٠١	٢٤٨٩
الغرامات المالية		٢٠	–
الفائدة على الودائع		٣٨٥	٦١٠
دخل آخر		٧	١٠
المصروفات			
الرواتب والتكاليف ذات الصلة		(٣٣٢٣٢)	(٢٨٨٠٧)
المصروفات العمومية والإدارية	١١	(٥١٧٥)	(٤٨٨٤)
مصروفات مجلس الإدارة		(٩٠٧)	(٨٩٧)
إجمالي المصروفات		**(٣٩٣١٤)**	(٣٤٥٨٨)
زيادة المصروفات على الدخل للسنة قبل احتساب الاعتمادات		(٣٧٠٠١)	(٣١٤٧٩)
اعتمادات مالية من الحكومة	٢	٢٤٣٦٦	٣٤٧٧٨
عجز/فائض السنة والدخل الشامل الآخر		**(١٢٦٣٥)**	٣٢٩٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

ألف دولار الأمريكي

	الاحتياطي العام	الفائض المحتفظ به	الإجمالي
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٣	٢٦٦٥١	٣٧٣٥	٣٠٣٨٦
فائض السنة والدخل الشامل الآخر	–	٣٢٩٩	٣٢٩٩
تحويل الفائض إلى الاحتياطي العام	٢٠٠٠	(٢٠٠٠)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٢٨٦٥١	٥٠٣٤	٣٣٦٨٥
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٤	٢٨٦٥١	٥٠٣٤	٣٣٦٨٥
عجز السنة والدخل الشامل الآخر	–	(١٢٦٣٥)	(١٢٦٣٥)
تحويل الأموال من الاحتياطي العام	(١٠٦٠٨)	(١٠٦٠٨)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	**١٨٠٤٣**	**٣٠٠٧**	**٢١٠٥٠**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التدفقات النقدية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

ألف دولار الأمريكي

	إيضاح	٢٠١٤	٢٠١٣
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
فائض المصروفات على الدخل للسنة		(٣٧٠٠١)	(٣١٤٧٩)
تعديلات على:			
إطفاء أصول غير ملموسة	٥	٢٤٣	٢٣٤
إهلاك أثاث ومعدات	٦	٢١٩	١٨١
انخفاض قيمة الديون المشكوك في تحصيلها	٧,١	٨٣	١٢
خسارة/ (ربح) من بيع أثاث ومعدات		٣	(٤)
الفائدة على الودائع		(٣٨٥)	(٦١٠)
خسائر التشغيل قبل التغييرات في رأس المال العامل		(٣٦٨٣٨)	(٣١٦٦٦)
التغيرات في رأس المال العامل			
الحسابات المدينة والمدفوعات المسبقة		(٤٣)	٨٤
الحسابات الدائنة والمبالغ المستحقة		٥٤٢	(٢٥٦)
		(٣٦٣٣٨)	(٣١٨٣٨)
الفوائد المستلمة على الودائع		٤١٧	٨٤٦
صافي التدفقات النقدية المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(٣٥٩٢١)	(٣٠٩٩٢)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
اقتناء أصول غير ملموسة	٥	(١٠١٥)	(٧٥٥)
شراء أثاث ومعدات	٦	(١٢١)	(٤٥٦)
متحصلات بيع أثاث ومعدات			٦
صافي النقدية المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(١١٣٧)	١٢٠٥
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
اعتمادات مالية من الحكومة	٢	٢٤٣٦٦	٣٤٧٧٨
اعتمادات مالية مستلمة مقدما من الحكومة		١١	(٤٧٤)
صافي النقدية الناتج من الأنشطة التمويلية		٢٤٣٧٧	٣٤٣٠٤
الزيادة في النقدية وما حكمها		(١٢٦٨١)	٢١٠٧
النقدية وما في حكمها في بداية السنة		٣٦١٦٧	٣٨٢٧٤
النقدية وما في حكمها في نهاية السنة	٨	٢٥٥٩٣	٣٨٢٤٧

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

إيضاحات القوائم المالية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

١ الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تم إنشاء مركز قطر للمال من قبل دولة قطر بموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٥ بهدف استقطاب المؤسسات المالية العالمية والمؤسسات متعددة الجنسيات لتأسيس شركات تزاول الأنشطة المصرفية العالمية والخدمات المالية وأنشطة التأمين والمراكز الرئيسية للشركات والأنشطة ذات الصلة داخل قطر.

يضمّ مركز قطر للمال أربع هيئات هي هيئة مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال (هيئة التنظيم) والمحكمة المدنية والتجارية والمحكمة التنظيمية لمركز قطر للمال. تعمل كل هيئة بصورة مستقلة عن الأخرى وعن حكومة دولة قطر.

تتولى هيئة تنظيم مركز قطر للمال ("هيئة التنظيم")، التي تعد جهة تنظيم مستقلة، أعمال التنظيم والترخيص والإشراف على مؤسسات الخدمات المالية والشركات الأخرى التي تزاول أعمالها في مركز قطر للمال أو من خلاله. العنوان المسجل لمكتب هيئة التنظيم هو ص.ب. ٢٢٩٨٩ الدوحة، قطر.

تتعلق هذه القوائم المالية فقط بأنشطة وأصول وخصوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال ولا تشمل أية أجهزة أخرى تابعة لمركز قطر للمال.

٢ التبعية الاقتصادية

تعتمد هيئة التنظيم على الاعتمادات المالية المقدمة من قبل حكومة دولة قطر لتمويل مصروفاتها التشغيلية والرأسمالية.

خلال سنة التقرير، قدمت الحكومة لهيئة التنظيم اعتمادات بلغت ٢٤٣٦٥٥٦٩ دولار أمريكي (بينما حصلت على ٣٤٧٧٧٧٨٧ دولار أمريكي في سنة ٢٠١٣). ووفقاً للمادة رقم ١٤ من قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ فإن لهيئة التنظيم الحق في الاحتفاظ بأي فائض من الاعتمادات المقدمة من قبل الحكومة وقد تمت معاملة هذه الاعتمادات كجزء من الفائض المحتفظ به.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، تم تحويل مبلغ ١٠٦٠٧٩٥٠ دولار أمريكي من حساب الاحتياطي العام إلى الفائض المحتفظ به. وخلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، تم تحويل مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي من الفائض المحتفظ به إلى حساب الاحتياطي العام.

ويتطلب تحويل أي مبلغ من وإلى الاحتياطي العام موافقة مجلس الإدارة على ذلك.

٣ أسس الإعداد

٣-١ بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

٣-٢ أساس القياس

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

٣-٣ العملة الوظيفية وعملة العرض

العملة الوظيفية لهيئة التنظيم هي الريال القطري، غير أنه تم عرض هذه القوائم المالية بالدولار الأمريكي التي تعد عملة العرض لهيئة التنظيم.

تمت ترجمة الأرصدة بالريال القطري إلى الدولار الأمريكي بمعدل صرف يبلغ ٣,٦٤٥ ريال قطري للدولار الأمريكي وجميع المعلومات المالية المعروضة بالدولار الأمريكي مقربة إلى أقرب ألف دولار أمريكي.

٣-٤ استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد القوائم المالية من الإدارة القيام بوضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية وقيم الأصول والخصوم والدخل والمصروفات المبلغ عنها. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. ويتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك .

وعلى وجه الخصوص، تم أدناه إدراج معلومات التقديرات غير الأكيدة والأحكام الهامة فيما يتعلق بتطبيق السياسات

إيضاحات القوائم المالية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

المحاسبية التي تؤثر إلى حد كبير على المبالغ المحددة في القوائم المالية:

العمر الافتراضي للأثاث والمعدات والأصول غير الملموسة

تحدد إدارة الشركة الأعمار الافتراضية المقدرة للأثاث والمعدات والأصول غير الملموسة لديها بغرض احتساب الإهلاك والإطفاء. يتم تحديد هذا التقدير بعد مراعاة الاستخدام المتوقع للأصل أو البلى والاهتراء الفعلي. تقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الافتراضية على نحو سنوي. ويتم تعديل مصروف الإهلاك المستقبلي عندما ترى الإدارة أن الأعمار الافتراضية مختلفة عن التقديرات السابقة.

انخفاض قيمة الحسابات المدينة

يتم إجراء تقدير للمبلغ القابل للتحصيل من الحسابات المدينة، إذا كان من غير المحتمل تحصيل المبالغ بالكامل. بالنسبة للمبالغ الهامة بصفة فردية يتم إجراء هذا التقدير على أساس فردي. وبالنسبة للمبالغ غير الهامة بصفة فردية والتي تجاوزت موعد استحقاقها، يتم إجراء التقدير بصورة جماعية ويحتسب لها مخصص بناء على طول فترة تجاوزها لموعد استحقاقها على أساس معدلات الاسترداد التاريخية.

٤ السياسات المحاسبية الهامة

تتطابق السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية مع تلك المستخدمة للسنة المالية السابقة، باستثناء ما تم شرحه في الإيضاح ٤-١٣.

٤-١ الأصول غير الملموسة

تتضمن الأصول غير الملموسة تكلفة البرمجيات المطورة داخلياً. وتتم رسملة التكاليف المصاحبة لتطوير البرمجيات المخصصة للاستخدام الداخلي فقط في الحالة التي يكون فيها البرنامج مجدياً من الناحية الفنية ويكون لدى هيئة التنظيم الموارد والنية لاستكمال تطويره والإمكانيات التي تسمح لها باستخدامه بعد استكماله. بالإضافة إلى ذلك تتم رسملة التكاليف فقط إذا كان من الممكن تحديد الأصل بصورة منفصلة وكان من المحتمل الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من هذا الأصل، بالإضافة إلى وجود إمكانية لقياس تكلفة التطوير بصورة موثوقة.

يتم فقط إدراج التكاليف المنسوبة بصورة مباشرة لوضع الأصل في حالة العمل للغرض المطلوب عند قياسه. وتتضمن هذه التكاليف المصروفات المنسوبة بصورة مباشرة والمطلوبة لخلق وإنتاج وإعداد الأصل، بحيث يكون قادراً على العمل بالطريقة التي تنشدها الإدارة.

يتم تسجيل الأصول غير الملموسة بتكلفة يخصم منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. ويتم إطفاء تلك الأصول بطريقة القسط الثابت على أساس فترة ثلاث سنوات (باستثناء ما يتعلق ببرنامج لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة XBRL كما هو مذكور في الفقرة التالية) اعتبارا من التاريخ الذي يصبح فيه الأصل متاحا للاستخدام المطلوب. ويتم تسجيل هذا المصروف كمصروف إداري في قائمة الأنشطة.

وخلال سنة التقرير، قامت هيئة التنظيم برسملة برنامج لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة XBRL وتسجيله بتكلفة يخصم منها الإطفاء المتراكم. ويتم إطفاء تلك الأصول بطريقة القسط الثابت على أساس فترة خمس سنوات اعتبارا من التاريخ الذي يصبح فيه الأصل متاحا للاستخدام المطلوب. ويتم تسجيل هذا المصروف كمصروف إداري في قائمة الأنشطة.

تتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عندما تسهم في زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة الأصول المحددة التي تتعلق بها. وإذا لم يكون هناك أصل غير ملموس يمكن الاعتراف به، يتم إدراج نفقات التطوير حال تكبدها في قائمة الأنشطة

يتم إدراج المصروفات المتكبدة بسبب إجراء بحث أو أعمال مرحلة بحثية في إطار مشروع داخلي، كمصروفات في فترة تكبدها.

٤-٢ الأثاث والمعدات

الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الأثاث والمعدات بتكلفة يخصم منها الإهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة لانخفاض القيمة، إن وجدت.

تتضمن التكلفة النفقات التي تنسب بصفة مباشرة إلى اقتناء الأصل.

يتم تحديد مكاسب وخسائر استبعاد أي من بنود الأثاث والمعدات من خلال مقارنة متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية ويتم إدراجها كقيمة صافية في قائمة الأنشطة.

التكاليف اللاحقة

تتم رسملة النفقات المتكبدة لاستبدال أحد مكونات بنود الأثاث والمعدات التي تتم المحاسبة عنها بصفة مستقلة ويتم شطب القيمة الدفترية للبند المستبدل. وتتم رسملة المصروفات اللاحقة فقط في حالة زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند ذي الصلة من بنود الأثاث والمعدات. وتدرج جميع النفقات الأخرى كمصروفات في قائمة الأنشطة حال تكبدها.

الإهلاك

يتم احتساب الإهلاك على أساس المبلغ القابل للإهلاك، الذي يمثل تكلفة الأصل أو القيمة المعوضة عنه، مخصوماً منه قيمته الباقية. ويتم الاعتراف بالإهلاك في قائمة الأنشطة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الافتراضية المقدرة لكل جزء من أجزاء بند الأثاث والمعدات، حيث يعكس هذا الأمر إلى حد كبير النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الأصل. وتأتي الأعمار الافتراضية المقدرة للأثاث والمعدات في الفترة الحالية وفترات المقارنة على النحو التالي:

إيضاحات القوائم المالية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأثاث والتركيبات	٣ سنوات
المعدات المكتبية	٣ سنوات
التحسينات على العقار المستأجر	٣ سنوات أو مدة الإيجار أيهما أقل
السيارات	٣ سنوات

يتم إعادة تقييم طرق الإهلاك والأعمار الافتراضية والقيم المتبقية للأثاث والمعدات سنوياً من قبل الإدارة.

الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ

تقاس تكلفة الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بتكلفة تخصم منها خسارة انخفاض القيمة. وتتضمن التكلفة، تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف أخرى منسوبة بشكل مباشر لوضع الأصول في حالة العمل المطلوبة وتكلفة تفكيك وإزالة أي جزء وترميم الموقع الذي كانت فيه. ويتم تحويل الأثاث والمعدات من فئة طور الإنشاء إلى فئة الأثاث والمعدات الملائمة عن اكتمالها. ويعتد باكتمال الأثاث والمعدات فور جاهزيتها للاستخدام المطلوب.

انخفاض القيمة

تتم مراجعة القيم الدفترية للأثاث والمعدات لأغراض تحديد انخفاض القيمة، عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى احتمال عدم استرداد القيمة الدفترية. وفي حالة وجود أي مؤشر من هذا النوع وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد، يتم تخفيض الأصول إلى القيمة القابلة للاسترداد، أي قيمتها العادلة ناقص تكاليف البيع أو قيمتها قيد الاستخدام، أيهما أعلى.

٤-٣ الأدوات المالية غير المشتقة

تشتمل الأدوات المالية غير المشتقة على أتعاب وحسابات مدينة أخرى وأرصدة مصرفية ونقدية (يشار إليها مجتمعة بالأصول المالية المصنفة تحت بند «القروض والحسابات المدينة») وحسابات دائنة ومبالغ مستحقة (يشار إليها بالخصوم المالية بالتكلفة المطفأة).

الأصول المالية المصنفة باعتبارها قروض وحسابات مدينة (الاعتراف المبدئي والقياس)

عبارة عن أصول مالية ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، غير مدرجة في سوق نشط. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالاعتراف مبدئيا بالقروض والحسابات المدينة في التاريخ الذي تنشأ فيه. كما يتم الاعتراف مبدئياً بهذه الأصول بالقيمة العادلة مضافاً إليها أية تكاليف معاملة منسوبة بصورة مباشرة. وعقب الاعتراف المبدئي، يتم قياس هذه الأصول بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال، مخصوماً منهم أية خسائر لانخفاض القيمة.

الأتعاب والحسابات المدينة الأخرى

يتم إثبات الأتعاب المدينة بالقيمة الصافية المدرجة في الفاتورة الأصلية لمخصصات المبالغ المقدر أنها غير قابلة للتحصيل. ويتم تقدير المبالغ المشكوك في تحصيلها إذا أصبح من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل. ويتم شطب الديون المعدومة إذا لم يكن هناك أي احتمال لاستردادها.

النقدية وما في حكمها

تشتمل النقدية وما في حكمها على أرصدة نقدية وودائع لدى المصارف المخصصة لغرض الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة، وعرضة لمخاطر غير هامة فيما يتعلق بالتغيير في القيمة.

انخفاض قيمة الأصول المالية

يتم تقييم الأصول المالية في التاريخ المحدد لكل عملية إبلاغ بغرض تحديد ما إذا كان هناك دليلاً موضوعياً على انخفاض قيمتها. وتعتبر الأصول المالية منخفضة القيمة إذا كان هناك دليلاً موضوعياً يفيد بوقوع خسارة بعد الاعتراف المبدئي بالأصول، بجانب وجود ما يشير لتأثير هذا الحدث بشكل سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الأصول المالية التي يمكن تقديرها بصورة موثوقة. وقد يتضمن الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الأصول المالية التقصير أو التأخير من جانب المدين وإعادة هيكلة المبلغ مستحق الدفع بموجب بنود لن يتم النظر فيها بخلاف ذلك، والمؤشرات على أن المدين أو المصدر سيدخل في مرحلة إفلاس أو التغيرات السلبية في مركز الدفع لدى المقترضين أو المصدرين.

يتم احتساب خسارة الانخفاض في قيمة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة على أساس الفرق بين قيمتها الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بسعر الفائدة الفعال الأصلي للأصول. ويتم الاعتراف بالخسائر في قائمة الأنشطة. وعندما يتسبب حدث لاحق في إنقاص مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة، يتم رد النقص في خسارة الانخفاض في القيمة من خلال قائمة الأنشطة.

إلغاء الاعتراف بالأصول المالية

تلغي هيئة التنظيم بمركز قطر المالي الاعتراف بأية أصول مالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصول أو عندما تقوم بتحويل الحقوق باستلام التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة بالأصول المالية في معاملة يتم فيها تحويل جميع المخاطر والعوائد الهامة الخاصة بملكية الأصول المالية. ويتم الاعتراف بأي فائدة تنشأ أو يتم الاحتفاظ بها في الأصول المالية المحولة كالأصول أو مطلوبات مالية منفصلة.

الخصوم المالية بالتكلفة المطفأة (الاعتراف المبدئي والقياس)

تقوم هيئة التنظيم بالاعتراف مبدئياً بالخصوم المالية في التاريخ الذي تنشأ

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

فيه. ويتم الاعتراف بهذه الخصوم مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة عن المبالغ التي ينبغي دفعها في المستقبل مقابل البضائع والخدمات المستلمة، سواء صدرت بها فاتورة من المورد أو لم تصدر. وفي أعقاب الاعتراف المبدئي، يتم قياس الخصوم المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعالة.

إلغاء الاعتراف بالخصوم المالية

تلغي هيئة التنظيم الاعتراف بالخصوم المالية عندما تنتهي من الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو إنهائها.

المقاصة

يتم إجراء مقاصة للأصول والخصوم المالية ويتم عرض صافي المبلغ في قائمة المركز المالي فقط عندما يكون لدى هيئة التنظيم الحق القانوني في مقاصة المبالغ وترغب في السداد على أساس الصافي أو تحقيق الأصول وسداد الالتزام في نفس الوقت.

٤-٤ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى هيئة التنظيم التزام (قانوني أو استدلالي) ناشئ من حدث سابق، وتكون تكاليف تسوية الالتزام قابلة لتحمل طلب تدفقات خارجة من المنافع الاقتصادية لسداد تلك الالتزامات وقابلة للقياس بصورة موثوقة

٤-٥ تكاليف منافع التقاعد

تبعا لقرار مجلس الوزراء رقم ١١ لسنة ٢٠١١ بخصوص تطبيق أحكام قانون التقاعد والمعاشات رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٢ (القانون) على كافة الموظفين القطريين في هيئة التنظيم، قامت الهيئة بالاشتراك في صندوق المعاشات الذي تديره الهيئة العامة للتقاعد والتأمين الاجتماعي في ٢٦ يناير ٢٠١١.

ويجب على كافة الموظفين القطريين المساهمة بنسبة ٥٪ وهيئة التنظيم بنسبة ١٠٪ من دخل الموظفين الخاضع للاقتطاع التقاعدي. ويتم إدراج مساهمة هيئة التنظيم كمصروف في قائمة الأنشطة.

٤-٦ دخل الرسوم

يعتبر دخل الرسوم الناتج عن معالجة الطلبات غير قابلا للاسترداد، وعليه يتم الاعتراف به عند استلامه. ويتم الاعتراف برسوم الترخيص السنوية كدخل على أساس القسط الثابت على مدى الفترة المتعلقة بها.

٤-٧ الغرامات المالية

تتمتع هيئة التنظيم، بموجب الخدمات المالية، بالسلطة في فرض غرامات مالية عندما يتبين لها مخالفة الشخص)حسب التعريف الوارد في لوائح الخدمات المالية) للشرط المنصوص عليه في البند الأول من المادة رقم ٨٤ من اللوائح. وتنص سياسة الخدمات المالية لهيئة التنظيم ٢٠٠٩ (الغرامات المالية والتأنيب العلني) على المبادئ التي يجب على هيئة التنظيم إتباعها عند تحديد مبلغ أي غرامة مالية ينبغي فرضها فيما يتعلق بمثل هذه الخروقات. ويتم احتساب الغرامات المالية على أساس الاستحقاق في التاريخ المنصوص عليه في الأمر ويتم ذكر الدخل في قائمة الأنشطة.

٤-٨ دخل الفوائد

يتم الاعتراف بدخل الفوائد على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعال.

٤-٩ الاعتمادات المالية من الحكومة

يتم الاعتراف بالاعتمادات المالية من الحكومة بقيمتها العادلة عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن هيئة التنظيم ستقوم باستلام الاعتمادات المالية والاعتراف بها في قائمة الأنشطة على مدى الفترة اللازمة لتطابقها مع التكاليف التي تنوي تعويضها. ويتم التعامل مع الفائض من الاعتمادات المالية المقدمة من الحكومة باعتباره مساعدة مستلمة مقدما تحت بند الحسابات الدائنة والمبالغ المستحقة ويتم ترحيلها إلى السنة التالية.

٤-١٠ العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية وتقييدها بسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. ويتم تحويل الأصول والخصوم المالية المحتسبة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في تاريخ الإبلاغ. ويتم إدراج مكاسب وخسائر صرف العملات المحققة وغير المحققة ضمن قائمة الأنشطة.

٤-١١ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى هيئة التنظيم التزام قانوني أو استدلالي ناشئ عن أحداث سابقة، وأن يكون من المحتمل طلب تدفق الموارد التي تمثل المنافع الاقتصادية لسداد تلك الالتزامات، وعندما يتم تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوقة.

٤-١٢ الإيجارات التشغيلية

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار التشغيلي في الربح أو الخسارة على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

٤-١٣ المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة

المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة والتي تصبح سارية المفعول في أو بعد ١ يناير 2014.

اعتمدت هيئة التنظيم خلال السنة الجارية جميع المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمنقحة الموضحة أدناه،

ذات الصلة بالعمليات التشغيلية للهيئة والسارية اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٤:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ حول مقاصة الأصول والخصوم المالية

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ المتطلبات المتعلقة بمقاصة الأصول والخصوم المالية. وخاصة التعديلات التي توضح معنى (لديه حالياً حق قانوني ملزم بإجراء التقاص) و(التحصيل والتسوية في نفس الوقت) . وقد تم تطبيق التعديلات بأثر رجعي. ولم يكن هناك أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية لهيئة التنظيم نتيجة لهذا الاعتماد.

تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم ١٠، و١٢ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧ حول المنشآت الاستثمارية.

تحدد التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ المنشأة الاستثمارية وتستلزم وجود منشأة إيلاغ بما يتلاءم مع تعريف المنشأة الاستثمارية التي لا تقوم بالدمج بين جهاتها التابعة بل بقياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة في القوائم المالية الموحدة والمنفصلة. وتم إدخال التعديلات التبعية على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧ بغرض تقديم متطلبات الإفصاح الجديدة للكيانات الاستثمارية. ولم يكن هناك أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية لهيئة التنظيم نتيجة لهذا الاعتماد.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ حول الإفصاح عن القيمة القابلة للاسترداد للأصول غير المالية

أعفت التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ من شرط الإفصاح عن القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد، التي خصصت لها السمعة التجارية أو الأصول غير الملموسة الأخرى أو العمر الافتراضي غير المحدد في حالة عدم انخفاض القيمة أو رد انخفاض القيمة لوحدة توليد النقد ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، تقدم التعديلات متطلبات إفصاح إضافية تطبق عند قياس القيمة القابلة للاسترداد لأصل أو وحدة توليد نقد، بالقيمة العادلة، مخصوماً منها تكاليف الاستبعاد. وتتضمن متطلبات الإفصاح الجديدة المذكورة، القيمة العادلة والافتراضات الرئيسية وأساليب التقييم المستخدمة، التي تتماشى مع الإفصاح المطلوب من قبل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣ «قياس القيمة العادلة». ولم يكن هناك أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية لهيئة التنظيم نتيجة لهذا الاعتماد.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢١ حول الرسوم

يقدم تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢١ حول الرسوم (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢) إرشادات تتعلق بإدراج الرسوم في البيانات المالية للكيان الذي يقوم بدفع الرسوم. ولم يكن هناك أي تأثير مادي على سياسات المحاسبة الخاصة بهيئة التنظيم نتيجة لتبني ذلك المعيار.

يسرى عدد من المعايير والتعديلات الجديدة على المعايير والتفسيرات عن الفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠١٥، ولم يتم تطبيق هذه المعايير حتى إعداد القوائم المالية الموجودة بين أيديكم. ولا تخطط هيئة التنظيم لتبني هذه المعايير في وقت قريب.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ «الأدوات المالية»

تم نشر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في يوليو ٢٠١٤، كبديل لمعيار المحاسبة الدولي الحالي رقم ٣٩ الخاص بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس. ويتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ إرشاد معدل حول تصنيف وقياس الأدوات المالية، بما في ذلك النموذج الجديد لخسائر الائتمان المتوقعة لحساب انخفاض قيمة الأصول المالية والمتطلبات الجديدة العامة لمحاسبة التحوط. وينقل هذا المعيار أيضاً الإرشاد المرتبط بالاعتراف وإلغاء الاعتراف بالأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩.

يسري المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على فترات الإبلاغ التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠١٨ مع التصريح بتبني هذا المعيار قبل ذلك.

تقوم هيئة التنظيم بتقييم التأثير المحتمل على قوائمها المالية لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥ – الإيرادات من العقود مع العملاء

يؤسس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ إطار عمل شامل لتحديد مقدار الإيرادات ووقت إدراجها. ويستبدل هذا المعيار الإرشاد الحالي للاعتراف بالإيرادات، ويشمل معيار المحاسبة الدولي رقم ١٨ الخاص بالعائدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم ١١ الخاص بعقود البناء، ولجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم ١٣ الخاصة ببرامج ولاء العملاء.

يسري المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ على فترات الإبلاغ التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠١٧ مع التصريح بتبني هذا المعيار قبل ذلك.

تقوم هيئة التنظيم بتقييم التأثير المحتمل على قوائمها المالية لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥.

إيضاحات القوائم المالية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٥ الأصول غير الملموسة

ألف دولار الأمريكي

	تكاليف تطوير برمجيات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
التكلفة			
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٣	٧٤٤	٦١	٨٠٥
إضافات	٦٢	٦٩٣	٧٥٥
تحويل داخل/ (خارج)	٦١	(٦١)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٨٦٧	٦٩٣	١٥٦٠
إضافات	٢١٤	٨٠١	١٠١٥
تحويل داخل/ (خارج)	٦٩٣	(٦٩٣)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	**١٧٧٤**	**٨٠١**	**٢٥٧٥**
الإطفاء المتراكم			
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٣	٤٥٩	–	٤٥٩
قيمة الإطفاء للسنة	٢٣٤	–	٢٣٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٦٩٣	–	٦٩٣
قيمة الإطفاء للسنة	٢٤٣	–	٢٤٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٩٣٦	–	٩٣٦
صافي القيمة الدفترية			
٣١ ديسمبر ٢٠١٤	**٨٣٨**	**٨٠١**	**١٦٣٩**
٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١٧٤	٦٩٣	٨٦٧

إيضاحات القوائم المالية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

٦ الأثاث والمعدات

ألف دولار الأمريكي

	أثاث وتركيبات	معدات مكتبية	تحسينات على العقار المستأجر	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
التكلفة						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٣	٨٦٢	١٩٢٣	٨٦٢	٢٧	١٩	٣٦٩٣
إضافات	٢٠	٢٥٥	٢٢	–	١٥٩	٤٥٦
تحويلات	–	١٩	–	–	(١٩)	–
استبعادات/ مشطوبات	(٩٧)	(٢١٤)	–	(٢٧)	–	(٣٣٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣/ ١ يناير ٢٠١٤	٧٨٥	١٩٨٣	٨٨٤	–	١٥٩	٣٨١١
إضافات	١	١٢٠	–	–	–	١٢١
تحويلات	٨	١٣٦	–	–	(١٤٤)	–
استبعادات/ مشطوبات	(٤)	(١٧٨)	–	–	–	(١٨٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	**٧٩٠**	**٢٠٦١**	**٨٨٤**	**-**	**١٥**	**٣٧٥٠**
الإهلاك المتراكم						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٣	٨٤٥	١٧٥٤	٨٦٢	٢٧	–	٣٤٨٨
الإهلاك للسنة	١٥	١٦٤	٢	–	–	١٨١
رد من الاستبعادات	(٩٥)	(٢١٣)	–	(٢٧)	–	(٣٣٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣/ ١ يناير ٢٠١٤	٧٦٥	١٧٠٥	٨٦٤	–	–	٣٣٣٤
الإهلاك للسنة	١٢	١٩٥	١٢	–	–	٢١٩
رد من الاستبعادات	(٤)	(١٧٥)	–	–	–	(١٧٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	**٧٧٣**	**١٧٢٥**	**٨٧٦**	**-**	**-**	**٣٣٧٤**
صافي القيمة الدفترية						
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	**١٧**	**٣٣٦**	**٨**		**١٥**	**٣٧٦**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٢٠	٢٧٨	٢٠		١٥٩	٤٧٧

٧ الحسابات المدينة والمدفوعات المسبقة

ألف دولار الأمريكي

	٢٠١٤	٢٠١٣
رسوم مستحقة	١٣	٢٧
المصروفات المدفوعة مسبقاً	١٠٣٢	٩٩٤
فائدة مدينة	٥٤	٨٦
حسابات مدينة أخرى	١٧١	١٦٩
انخفاض قيمة الديون المشكوك في تحصيلها (إيضاح رقم ٧-١)	(٨٣)	(١٧)
	١١٨٧	١٢٥٩

٧-١ انخفاض قيمة الديون المشكوك في تحصيلها

	٢٠١٤	٢٠١٣
الرصيد الافتتاحي	١٧	١٦
مخصص مكون خلال السنة	٨٣	١٢
مبلغ مشطوب خلال السنة	(١٧)	(١١)
الرصيد الختامي	**٨٣**	١٧

تم انخفاض قيمة الديون المشكوك في تحصيلها مقابل الدخل الوارد في قائمة الأنشطة والدخل الشامل.
يأتي تحليل أعمار الأتعاب والفائدة والحسابات المدينة الأخرى على النحو التالي:

	٢٠١٤	٢٠١٣
لم تتجاوز تاريخ استحقاقها ولم تنخفض قيمتها	١٥٥	٢٦٥
منخفضة القيمة بشكل فردي	٨٣	١٧
	٢٣٨	٢٨٢

بناءً على الخبرات والتجارب السابقة لهيئة التنظيم، من المتوقع أن يتم الاسترداد الكامل للأصول المالية غير منخفضة القيمة. ولا تقوم هيئة التنظيم عادة بطلب أية ضمانات مقابل الحسابات المدينة، لذا تعد الغالبية العظمى من الحسابات المدينة غير مضمونة.

٨ النقدية وما في حكمها

ألف دولار الأمريكي

	٢٠١٤	٢٠١٣
النقدية الصندوق	١	١
الحسابات الجارية والودائع لدى المصارف	٢٥٥٩٢	٣٨٢٧٣
	٢٥٥٩٣	٣٨٢٧٤

*تمثل ودائع لدى المصارف يتم الاحتفاظ بها لتلبية الالتزامات النقدية قصيرة الأجل، بمعدلات فائدة لغاية ١,٥٪ (٢٠١٣: ١,٦٪)

٩ حقوق الملكية

الاحتياطي العام

تم في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ تحويل مبلغ ١٠٦٠٧٩٥٠ دولار أمريكي من حساب الاحتياطي العام إلى حساب الفائض. وتم في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ تحويل مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي من الفائض المحتفظ به إلى حساب الاحتياطي العام.

ويتطلب تحويل أي مبلغ من وإلى الاحتياطي العام موافقة مجلس الإدارة.

الفائض المحتفظ به

وفقاً للمادة ١٤ من قانون مركز قطر للمال رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ لمجلس إدارة هيئة التنظيم الحق في الاحتفاظ بأي فائض من الاعتمادات المقدمة من قبل الحكومة على الفائض من النفقات عن الدخل. ويمكن استخدام الفائض في أي من أنشطة الهيئة.

١٠ الحسابات المدينة والمستحقات

ألف دولار أمريكي

	٢٠١٤	٢٠١٣
مصروفات مستحقة الدفع	٤٨٥٥	٤١٦٥
مساعدة حكومية مستلمة مقدما	٤١٦	٤٠٥
دائنون تجاريون	٣٨٧	٤٩٠
مكافآت الموظفين السنوية	١٧	–
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة (الإيضاح ١٣-١)	–	٣٢
مبالغ مستلمة من العملاء مقدما	١٥٧٠	١٨٤٦
مبالغ مستردة للعملاء	٢١٦	
مبالغ مستردة	٢٨٤	٢٣٦
حسابات دائنة أخرى	–	١٨
	٧٧٤٥	٧١٩٢

تمثل المبالغ المستردة للعملاء استرداد الرسوم السنوية المدفوعة من قبل ثماني شركات من شركات الوساطة التأمينية والتي دفعت رسوم سنوية زائدة في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٤.

تمثل المبالغ المستردة تكاليف تحقيقات تم استردادها من كيانات مسجلة وستتم مقاصتها في مقابل مصروفات التحقيقات المستقبلية.

١١ مصروفات عمومية وإدارية

ألف دولار أمريكي

	٢٠١٤	٢٠١٣
إيجار	١٦٢٧	١٦١٨
أتعاب استشارية ومهنية	١٣٩٢	١١٢٨
إهلاك (الإيضاح رقم ٦)	٢١٩	١٨١
إطفاء تكاليف برمجيات(الإيضاح رقم ٥)	٢٤٣	٢٣٤
مصروفات أخرى	١٦٩٤	١٧٢٣
	٥١٧٥	٤٨٨٤

إيضاحات القوائم المالية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

١٢ الالتزامات

ألف دولار أمريكي

	٢٠١٤	٢٠١٣
النفقات الرأسمالية التقديرية المتعاقد عليها والتي لم يتم تكبدها:		
تطوير البرمجيات	–	٥٢٧

	٢٠١٤	٢٠١٣
الحد الأدنى للإيجار مستحق الدفع بموجب التزامات غير قابلة للإلغاء		
خلال سنة واحدة	١٠٧٣	١٦٦٢
بعد سنة ولكن لا تزيد عن خمس سنوات	٩٢	١٠٨٢
التزامات أخرى		
خلال سنة واحدة	٤٧١	٢٦٧
بعد سنة ولكن لا تزيد عن خمس سنوات	٢١٣	٥

١٣ معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف على أنها ذات علاقة إذا كان لدى أحد الأطراف القدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

تتضمن الأطراف ذات العلاقة الأجهزة الأخرى التابعة لمركز قطر للمال والإدارات الحكومية والوزارات وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين في هيئة التنظيم والمؤسسات التي هم مالكوها الرئيسيون. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة هيئة التنظيم.

١٣-١ المستحقات من/ إلى الأطراف ذات الصلة

الأرصدة المستحقة من/ إلى الأطراف ذات علاقة على النحو التالي:

	٢٠١٤	٢٠١٣
هيئة مركز قطر للمال	–	(٣٢)

١٣-٢ معاملات الأطراف ذات العلاقة

تم إجراء المعاملات الهامة التالية مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة:

	٢٠١٤	٢٠١٣
اعتمادات مالية من الحكومة	٢٢٠٣٩	٣٤٣٠٤
خدمات من هيئة مركز قطر للمال	١٦٦٢	١٤٦٣
خدمات ومصروفات مدفوعة بالنيابة عن أطراف ذات علاقة	–	١

المعاملات مع كبار موظفي بالإدارة

يتضمن كبار موظفي الإدارة أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيين ومدير قطاع العمليات ومدير القطاع المالي. تتضمن المكافآت المدفوعة لكبار موظفي الإدارة المصروفات التالية:

	٢٠١٤	٢٠١٣
مكافآت قصيرة الأجل	٤٦٠٢	٤٤٠٨

إيضاحات القوائم المالية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

١٤ إدارة المخاطر المالية

تتعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال إلى المخاطر التالية من استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يقدم هذا الإيضاح المعلومات عن تعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال للمخاطر المذكورة أعلاه والغايات والسياسات وإجراءات هيئة التنظيم في قياس وإدارة المخاطر. وتم إدراج إيضاحات كمية إضافية في هذه القوائم المالية.

إطار عمل إدارة المخاطر

تقع على مجلس الإدارة المسؤولية الكلية عن وضع إطار عمل إدارة المخاطر بهيئة تنظيم مركز قطر للمال والإشراف عليه. تم وضع سياسات إدارة المخاطر الخاصة بهيئة التنظيم لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها ووضع الحدود والضوابط المناسبة للمخاطر ورصد المخاطر والالتزام بالحدود. وتتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لتعكس التغييرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لتعكس التغييرات في ظروف السوق وأنشطة هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

١٤-١ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية لهيئة التنظيم الناتجة عن عجز طرف مقابل في أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية وهي تنشأ أساسا من الأتعاب والحسابات المدينة الأخرى والأرصدة لدى المصارف.

تمثل القيمة الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان. كان أقصى حد للتعرض لمخاطر الائتمان في تاريخ التقرير كما يلي:

ألف دولار أمريكي

	٢٠١٤	٢٠١٣
أتعاب مدينة – صافي انخفاض القيمة	–	١٠
أرصدة لدى المصارف	٢٥٥٩٢	٣٨٢٧٣
فائدة مدينة	٥٤	٨٦
حسابات مدينة أخرى – صافي انخفاض القيمة	١٠١	١٦٩
	٢٥٧٤٧	٣٨٥٣٨

مخاطر الائتمان المتعلقة بالأرصدة لدى المصارف محدودة، فهيئة تنظيم مركز قطر للمال تتعامل فقط مع مصارف ذات سمعة جيدة جدا داخل وخارج قطر.

١٤-٢ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم تمكن هيئة تنظيم مركز قطر للمال من الوفاء بالتزامات السداد المرتبطة بخصومها المالية التي يتم سدادها بتسليم نقد أو عن طريق أصول مالية أخرى عند حلول موعد استحقاقها. وتحد هيئة تنظيم مركز قطر للمال من مخاطر السيولة لديها بالحصول على اعتمادات من الحكومة لتمويل أنشطة التشغيل والنفقات الرأسمالية لديها. توجب شروط الخدمات المعمول بها لدي هيئة التنظيم، سداد المبالغ خلال ٣٠ يوماً من تاريخ الخدمة.

يلخص الجدول أدناه طبيعة استحقاق الخصومات المالية لهيئة التنظيم كما في ٣١ ديسمبر استنادا إلى الدفعات التعاقدية غير المخصومة:

إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة

٢٠١٤	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية	سنة واحدة أو أقل
دائنين	(٢٨٩١)	(٢٨٩١)	(٢٨٩١)
الإجمالي	**(٢٨٩١)**	**(٢٨٩١)**	**(٢٨٩١)**

إجمالي التدفقات النقدية غير المخصومة

٢٠١٣	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية	سنة واحدة أو أقل
دائنين	٣٠٢٧	(٣٠٢٧)	(٣٠٢٧)
الإجمالي	٣٠٢٧	(٣٠٢٧)	(٣٠٢٧)

إيضاحات القوائم المالية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

١٤-٣ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر التي قد تؤدي إلى تغيرات في أسعار السوق مثل صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة وأسعار الأسهم، بما قد يؤثر على فائض هيئة التنظيم أو قيمة ما تحتفظ به من أدوات مالية.

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي مخاطر تقلّب قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يتم القيام بالنشاط الرئيسي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال بالدولار الأمريكي والريال القطري. وبما أن الريال القطري مربوط بالدولار الأمريكي، تعتبر مخاطر العملات في أدنى حدودها.

مخاطر معدلات الفائدة

تتعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال إلى مخاطر معدلات الفائدة على أصولها التي تحمل الفوائد (الودائع المصرفية). ولا تتأثر قائمة الأنشطة وحقوق الملكية بالتغيرات المحتملة المعقولة في معدلات الفائدة، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، حيث إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال لا تحتفظ بأصول وخصوم مالية ذات معدلات فائدة متغيرة في تاريخ الإبلاغ.

مخاطر سعر السهم

مخاطر سعر السهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم المفردة. لا تتعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال إلى مخاطر سعر السهم حيث أنها لا تحتفظ باستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

١٤-٤ تحديد القيم العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه لبيع موجود أو دفعه لسداد مطلوب في معاملة تجارية نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ليس لدى هيئة التنظيم أي أصول أو خصوم مالية تقاس بالقيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، تعد القيم الدفترية لأصول وخصوم هيئة التنظيم هي المقارب المعقول لقيمها العادلة. وبالتالي لم يتم عرض إفصاح بخصوص القيم العادلة وتدرج القيمة العادلة في هذه القوائم المالية.

١٥ أرقام المقارنة

تمت إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتفق مع طريقة العرض المتبعة في القوائم المالية للسنة الحالية. ليس لإعادة التبويب المذكور أثر جوهري على صافي الموجودات أو صافي ربح السنة الماضية.

الجدول (أ)
الشركات المصرح لها

الجدول (أ)
الشركات المصرح لها

	رقم الرخصة	اسم الشركة المصرح لها	تاريخ التصريح	الوضع القانوني
المؤسسات المصرفية				
١	٣	Arab Jordan Investment Bank (Qatar) LLC	٥/١٢/٢٠٠٥	شركة ذات مسؤولية محدودة
٢	٥	Credit Suisse (Qatar) LLC	١/٣/٢٠٠٦	شركة ذات مسؤولية محدودة
٣	٢٧	Bank Audi LLC	٢١/١٢/٢٠٠٦	شركة ذات مسؤولية محدودة
٤	٤٥	Al Rayan Investment LLC	٣/٤/٢٠٠٧	شركة ذات مسؤولية محدودة
٥	٤٨	QINVEST LLC	٣٠/٤/٢٠٠٧	شركة ذات مسؤولية محدودة
٦	٧٩	BLOM Bank Qatar LLC	٧/٤/٢٠٠٨	شركة ذات مسؤولية محدودة
٧	٩١	Qatar First Bank LLC	٤/٩/٢٠٠٨	شركة ذات مسؤولية محدودة
٨	١٨	Barclays Bank PLC	١٠/٩/٢٠٠٦	فرع
٩	١٩	Morgan Stanley & Co. International plc	١٢/٩/٢٠٠٦	فرع
١٠	٢٦	EMIRATES NBD PJSC	١٢/١٢/٢٠٠٦	فرع
١١	٣٢	Deutsche Bank AG Doha (QFC) Branch	٢٨/١٢/٢٠٠٦	فرع
١٢	٤١	ICICI Bank Limited	٢١/٣/٢٠٠٧	فرع
١٣	٤٣	Citibank, N.A.	٣١/٣/٢٠٠٧	فرع
١٤	٤٦	The Royal Bank of Scotland plc	٤/٤/٢٠٠٧	فرع
١٥	٥٢	BMI BANK B.S.C.(c)	٢٨/٦/٢٠٠٧	فرع
١٦	٥٣	Goldman Sachs International	٩/٧/٢٠٠٧	فرع
١٧	٦٦	Industrial and Commercial Bank of China Limited	٣١/١/٢٠٠٨	فرع
١٨	٧٣	Sumitomo Mitsui Banking Corporation	٨/٣/٢٠٠٨	فرع
١٩	٧٥	Union National Bank	٨/٣/٢٠٠٨	فرع
٢٠	٨١	Samba Financial Group	٢٥/٥/٢٠٠٨	فرع
٢١	٨٤	Coutts & Co	١٩/٦/٢٠٠٨	فرع

	رقم الرخصة	اسم الشركة المصرح لها	تاريخ التصريح	الوضع القانوني
٢٢	٨٧	UBS AG	٢٣/٧/٢٠٠٨	فرع
٢٣	٩٨	First Gulf Bank - QFC Branch	٢٤/١١/٢٠٠٨	فرع
٢٤	١٠٣	The Bank of Tokyo-Mitsubishi UFJ, Ltd.	١٥/١/٢٠٠٩	فرع
٢٥	١٠٦	Nomura International plc - QFC Branch	٢٨/٥/٢٠٠٩	فرع
٢٦	١٢٨	JPMorgan Chase Bank, N.A. - QFC Branch	٥/١/٢٠١١	فرع
٢٧	١٣٧	State Bank of India – QFC Branch	٧/٤/٢٠١١	فرع
٢٨	١٤٣	Abu Dhabi Islamic Bank – QFC Branch	٣١/٧/٢٠١١	فرع
٢٩	١٧٨	Kuwait Turkish Participation Bank Inc. Qatar Financial Centre Branch	١٥/٩/٢٠١٣	فرع
شركات التأمين، وإعادة التأمين، والوساطة التأمينية				
١	٣٤	QIC International LLC	١٢/٢/٢٠٠٧	شركة ذات مسؤولية محدودة
٢	٥٤	Doha Bank Assurance Company LLC	١٦/٧/٢٠٠٧	شركة ذات مسؤولية محدودة
٣	٥٧	NascoKaraoglan Qatar LLC	٨/٨/٢٠٠٧	شركة ذات مسؤولية محدودة
٤	٨٥	Marsh Qatar LLC	٣٠/٦/٢٠٠٨	شركة ذات مسؤولية محدودة
٥	٨٦	Aon Qatar LLC	٢٢/٧/٢٠٠٨	شركة ذات مسؤولية محدودة
٦	١٠٩	International Financial Services (Qatar) LLC	٢٨/٧/٢٠٠٩	شركة ذات مسؤولية محدودة
٧	١١٣	Guardian Wealth Management Qatar LLC	٢٠/١٠/٢٠٠٩	شركة ذات مسؤولية محدودة
٨	١١٤	SEIB Insurance and Reinsurance Company LLC	٢١/١٠/٢٠٠٩	شركة ذات مسؤولية محدودة
٩	١١٥	Chedid and Associates Qatar LLC	٢١/١٠/٢٠٠٩	شركة ذات مسؤولية محدودة
١٠	١١٧	Qatar Reinsurance Company LLC	٦/١٢/٢٠٠٩	شركة ذات مسؤولية محدودة
١١	١٤١	Q Life & Medical Insurance Company LLC	٣٠/٦/٢٠١١	شركة ذات مسؤولية محدودة
١٢	١٤٢	Daman Health Insurance Qatar LLC	٢٧/٠٥/٢٠١٢	شركة ذات مسؤولية محدودة
١٣	٢٤	AXA Insurance (Gulf) BSC (B.S.C.(c))	١٩/١١/٢٠٠٦	فرع

الجدول (أ)
الشركات المصرح لها

	رقم الرخصة	اسم الشركة المصرح لها	تاريخ التصريح	الوضع القانوني
١٤	٣٥	AIG MEA Limited	١٨/٢/٢٠٠٧	فرع
١٥	٣٦	American Life Insurance Company (“ALICO”)	٢٦/٠٢/٢٠٠٧	فرع
١٦	٦٧	Zurich International Life Limited	٨/١١/٢٠٠٧	فرع
١٧	٩٣	Marsh Brokers Limited	١٤/٩/٢٠٠٨	فرع
١٨	٩٩	Nexus Financial Services WLL	٣٠/١١/٢٠٠٨	فرع
١٩	١١٠	MedGulf Takaful – QFC Branch	٩/٨/٢٠٠٩	فرع
٢٠	١١٢	T'azur Company b.s.c.(c) – QFC Branch	١٧/٩/٢٠٠٩	فرع
٢١	١٣١	Takaful International Company – QFC Branch	١٥/٢/٢٠١١	فرع
٢٢	١٤٧	Bahrain National Insurance Company BSC (C) - QFC Branch	١٠/١٠/٢٠١١	فرع
٢٣	١٦٦	Zurich Insurance Company Ltd. QFC Branch	٨/١٠/٢٠١٢	فرع
٢٤	١٦٢	Lifecare International (Qatar) LLC	٩/١/٢٠١٣	شركة ذات مسؤولية محدودة
٢٥	١٩٣	Allianz Worldwide Care S.A.	١٧/٦/٢٠١٤	فرع
		شركات إدارة الأصول وشركات الاستثمار		
١	٨	AXA Investment Managers LLC	٢٣/٤/٢٠٠٦	شركة ذات مسؤولية محدودة
٢	١٢	QREIC Sukuk LLC	١٠/٧/٢٠٠٦	شركة ذات مسؤولية محدودة
٣	٢٨	Alpen Capital Investment Bank (Qatar) LLC	٢١/١٢/٢٠٠٦	شركة ذات مسؤولية محدودة
٤	٦٩	EFG-Hermes Qatar LLC	١٣/١٢/٢٠٠٧	شركة ذات مسؤولية محدودة
٥	٩٦	QNB Capital LLC	٢٨/٩/٢٠٠٨	شركة ذات مسؤولية محدودة
٦	١١٦	Rothschild (Qatar) LLC	١٨/١١/٢٠٠٩	شركة ذات مسؤولية محدودة
٧	١٤٥	Amwal LLC	١٤/٩/٢٠١١	شركة ذات مسؤولية محدودة

الجدول (ب)
الشركات المرخصة الغير المنظمة

الجدول (ب)
الشركات المرخصة الغير المنظمة

	رقم الرخصة	اسم الشركة	تاريخ الترخيص	الأنشطة المسموح بها – الغير المنظمة
١	٤	Qatar Holding LLC	٤/٤/٢٠٠٦	شركة قابضة
٢	٦	Arab Law Bureau LLP	٢٠/٣/٢٠٠٦	خدمات مهنية (قانونية)
٣	١٣	Pricewaterhouse Coopers - Qatar LLC	٢١/٨/٢٠٠٦	خدمات مهنية (تأمين، خدمات استشارية، ضرائب)
٤	١٤	Eversheds LLP	٢٤/٨/٢٠٠٦	خدمات مهنية (قانونية)
٥	١٥	Eversheds Legal Services (Qatar) LLC	٢٤/٨/٢٠٠٦	خدمات مهنية (قانونية)
٦	٢٠	Talent Partners in the Gulf Limited	٣٠/١٠/٢٠٠٦	خدمات مهنية (استشاري توظيف)
٧	٢٣	International Legal Consultants LLC	١٣/١١/٢٠٠٦	خدمات مهنية (قانونية، شركات، وإدارة الائتمان)
٨	٢٩	Clyde & Co LLP	٢٧/١٢/٢٠٠٦	خدمات مهنية (قانونية)
٩	٣٠	International Mercantile Exchange Holdings LLC	٢٧/١٢/٢٠٠٦	شركة قابضة
١٠	٣٣	Badri and Salim El Meouchi, LLP	٢٨/١٢/٢٠٠٦	خدمات مهنية (قانونية)
١١	٣٧	Qtel International Investments LLC	١/٣/٢٠٠٧	شركة قابضة
١٢	٣٨	Sayel M. Daher Law Offices LLC	١١/٣/٢٠٠٧	خدمات مهنية (قانونية)
١٣	٣٩	Morison Menon Chartered Accountants & Partners LLC	١٨/٣/٢٠٠٧	خدمات مهنية (التدقيق والمحاسبة والاستشارات)
١٤	٤٧	WongPartnership LLP	٢٢/٤/٢٠٠٧	خدمات مهنية (قانونية)
١٥	٥٠	Accenture Middle East BV	٢٠/٥/٢٠٠٧	خدمات مهنية (استشارية)
١٦	٥١	KPMG LLC	٢٤/٥/٢٠٠٧	خدمات مهنية (تدقيق، خدمات استشارية، ضرائب)
١٧	٥٦	GlobeMed Qatar LLC	٨/٨/٢٠٠٧	خدمات مهنية (إدارة التأمين وإعادة التأمين لدى الطرف الثالث)
١٨	٥٨	Rödl Consulting Middle East LLC	٩/٨/٢٠٠٧	خدمات مهنية (استشارية)
١٩	٦٠	Oorredoo Group LLC	٢٨/٨/٢٠٠٧	مقر الشركة الرئيسي، المكاتب الإدارية، وعمليات الخزانة
٢٠	٦٤	Dentons & Co	٩/١٠/٢٠٠٧	خدمات مهنية (قانونية)

	رقم الرخصة	اسم الشركة	تاريخ الترخيص	الأنشطة المسموح بها – الغير المنظمة
٢١	٧٤	McNair Chambers LLC	٨/٣/٢٠٠٨	خدمات مهنية (قانونية)
٢٢	٧٦	Reed Personnel Services Qatar LLC	١٣/٣/٢٠٠٨	خدمات مهنية (استشاري توظيف)
٢٣	٧٧	DLA Piper Middle East LLP	٣١/٣/٢٠٠٨	خدمات مهنية (قانونية)
٢٤	٨٠	Cunningham Lindsey Qatar LLC	١٩/٥/٢٠٠٨	خدمات مهنية (تسويات الخسائر)
٢٥	٨٣	Allied Advisors LLC	١٨/٦/٢٠٠٨	خدمات مهنية (استشارية)
٢٦	٨٩	Latham & Watkins LLP	١٨/٨/٢٠٠٨	خدمات مهنية (قانونية)
٢٧	٩٢	Al Tamimi & Company International Ltd.	١٠/٩/٢٠٠٨	خدمات مهنية (قانونية)
٢٨	٩٤	McKinsey & Company, Inc. Qatar	١٨/٩/٢٠٠٨	الاستشارات الإدارية
٢٩	٩٥	Citigate Dewe Rogerson Limited	٢٣/٩/٢٠٠٨	العلاقات العامة الاستشارية
٣٠	٩٧	Qatar Insurance Services LLC	٢٤/١١/٢٠٠٨	خدمات مهنية (استشارية)
٣١	١٠٥	Bloomberg L.P. – QFC Branch	٣٠/٤/٢٠٠٩	خدمات مهنية (أخرى)
٣٢	١٠٧	QInvest Partners LLC	١٤/٦/٢٠٠٩	تشغيل وإدارة الائتمان والترتيبات المماثلة
٣٣	١٠٨	White & Case LLP	٩/٧/٢٠٠٩	خدمات مهنية (قانونية)
٣٤	١١٩	Strategy& (QFC) LLC	٧/٢/٢٠١٠	خدمات مهنية (استشارية)
٣٥	١٢٠	Allen & Overy LLP - QFC Branch	٩/٢/٢٠١٠	خدمات مهنية (قانونية)
٣٦	١٢٣	Thomson Reuters (Markets) Middle East Limited - QFC Branch	٢/١١/٢٠١٠	خدمات مهنية (أخرى)
٣٧	١٢٤	Qatar Finance and Business Academy LLC	٤/١١/٢٠١٠	خدمات مهنية (أخرى)
٣٨	١٢٥	Michael Page International (UAE) Limited - QFC Branch	٢٨/١١/٢٠١٠	خدمات مهنية (استشاري توظيف)
٣٩	١٢٦	QInvest Capital LP	٢٣/١٢/٢٠١٠	تشغيل وإدارة الائتمان والترتيبات المماثلة
٤٠	١٢٧	QGOLD LLC	٥/١/٢٠١١	شركة قابضة
٤١	١٣٠	SThree Qatar LLC	٢٤/١/٢٠١١	خدمات مهنية (خدمات استشاري توظيف)

الجدول (ب)
الشركات المرخصة الغير المنظمة

	رقم الرخصة	اسم الشركة	تاريخ الترخيص	الأنشطة المسموح بها – الغير المنظمة
٤٢	١٣٢	Clifford Chance International LLP (Qatar Financial Centre Branch)	٢١/٢/٢٠١١	خدمات مهنية (قانونية)
٤٣	١٣٣	Qatar Asset Management Company LLC	٢٨/٢/٢٠١١	شركة قابضة
٤٤	١٣٦	Lalive in Qatar LLC	٢٨/٣/٢٠١١	خدمات مهنية (قانونية)
٤٥	١٣٨	Baker & McKenzie LLP	١٧/٤/٢٠١١	خدمات مهنية (قانونية)
٤٦	١٤٤	K&L Gates LLP	٢٣/٨/٢٠١١	خدمات مهنية (قانونية)
٤٧	١٤٦	Bennett Jones (Middle East) LLP	١٠/١٠/٢٠١١	خدمات مهنية (قانونية)
٤٨	١٤٨	MAYHOOLA FOR INVESTMENTS (QFC) – LLC	٢٥/١٠/٢٠١١	شركة قابضة
٤٩	١٤٩	Herbert Smith Freehills Middle East LLP	٢٤/١١/٢٠١١	خدمات مهنية (قانونية)
٥٠	١٥٠	DIC Holding LLC	٢٩/١/٢٠١٢	شركة قابضة
٥١	١٥٢	Neo Holding LLC	١٠/٤/٢٠١٢	شركة قابضة
٥٢	١٥٣	Retiro Holding LLC	١٠/٤/٢٠١٢	شركة قابضة
٥٣	١٥٤	Pinsent Masons LLP - QFC Branch	٣٠/٤/٢٠١٢	خدمات مهنية (قانونية)
٥٤	١٥٥	Booz Allen Hamilton Inc. – QFC Branch	٣٠/٤/٢٠١٢	خدمات مهنية (استشارية)
٥٥	١٥٦	Al-Rayyan Holding LLC	٩/٥/٢٠١٢	شركة قابضة
٥٦	١٥٧	Wakra Holding LLC	٩/٥/٢٠١٢	شركة قابضة
٥٧	١٥٨	WoK Holding LLC	٩/٥/٢٠١٢	شركة قابضة
٥٨	١٥٩	Protiviti Member Firm Qatar LLC	١٠/٥/٢٠١٢	خدمات مهنية (استشارية)
٥٩	١٦٠	MasterCard Qatar LLC	٢١/٦/٢٠١٢	مكاتب الإدارة
٦٠	١٦١	52 Champs Elysees Holding LLC	٢٥/٦/٢٠١٢	شركة قابضة
٦١	١٦٤	NEXtCARE Lebanon SAL, QFC Branch	١٥/٨/٢٠١٢	خدمات مهنية (إدارة التأمين وإعادة التأمين لدى الطرف الثالث)
٦٢	١٦٥	QIC Capital LLC	١١/٩/٢٠١٢	شركة قابضة
٦٣	١٦٧	Robert Half International (Dubai) Ltd. QFC Branch	٦/١٢/٢٠١٢	خدمات مهنية (استشارية وتوظيف)

	رقم الرخصة	اسم الشركة	تاريخ الترخيص	الأنشطة المسموح بها – الغير المنظمة
٦٤	١٦٨	APCO Worldwide LLC	٦/١٢/٢٠١٢	خدمات مهنية (استشارية)
٦٥	١٦٩	Qatar Holding USA LLC	١٦/١٢/٢٠١٢	شركة قابضة
٦٦	١٧٠	Harrods Hotels Management LLC	١٠/١/٢٠١٣	شركة قابضة
٦٧	١٧١	Hay Group LLC	٦/٣/٢٠١٣	استشارات إدارية
٦٨	١٧٢	Hafez LLC	١٠/٣/٢٠١٣	خدمات مهنية (قانونية)
٦٩	١٧٤	Addleshaw Goddard (GCC) LLP	٦/٥/٢٠١٣	خدمات مهنية (قانونية)
٧٠	١٧٥	Corporate Research and Investigations LLC - QFC Branch	٢٧/٥/٢٠١٣	خدمات مهنية (استشارية)
٧١	١٧٦	Seven LLC	٢٩/٥/٢٠١٣	شركة قابضة
٧٢	١٧٧	Charles Russell Speechlys LLP	٢٩/٧/٢٠١٣	خدمات مهنية (قانونية)
٧٣	١٧٩	ValuStrat LLC	٣٠/١٠/٢٠١٣	خدمات مهنية (استشارية)
٧٤	١٨٠	Ooredoo IP LLC	١٨/١١/٢٠١٣	مكاتب إدارية
٧٥	١٨١	Qatar Foundation Endowment Holding LLC	١/١٢/٢٠١٣	شركة قابضة
٧٦	١٨٢	Edelman LLC	١٦/١/٢٠١٤	خدمات مهنية (استشارية)
٧٧	١٨٣	Charterhouse Consultancy LLC	٢٣/١/٢٠١٤	خدمات مهنية (استشاري توظيف)
٧٨	١٨٤	T.R. Engel Group - Middle East, LLC	١٦/٢/٢٠١٤	خدمات مهنية (استشارية)
٧٩	١٨٥	Bayt.com LLC	٢٠/٢/٢٠١٤	خدمات مهنية (استشاري توظيف)
٨٠	١٨٦	INQ Holding LLC	٣/٣/٢٠١٤	شركة قابضة
٨١	١٨٧	Crawford & Company (QFC) LLC	١١/٣/٢٠١٤	خدمات مهنية (استشارية)
٨٢	١٨٨	Pokrovsky Holding LLC	١٨/٣/٢٠١٤	شركة قابضة
٨٣	١٨٩	Katara Hospitality Hotels Holding LLC	٢١/٥/٢٠١٤	شركة قابضة
٨٤	١٩٠	QInvest Admiral LLC	٤/٦/٢٠١٤	شركة ذات غرض خاص
٨٥	١٩١	Nielsen Consultancy LLC	١٠/٦/٢٠١٤	خدمات مهنية (استشارية)

الجدول (ب)
الشركات المرخصة الغير المنظمة

	رقم الرخصة	اسم الشركة	تاريخ الترخيص	الأنشطة المسموح بها – الغير المنظمة
٨٦	١٩٢	QInvest Marina LLC	١٢/٦/٢٠١٤	شركة ذات غرض خاص
٨٧	١٩٤	Q REIT Holding LLC	١٩/٦/٢٠١٤	شركة قابضة
٨٨	١٩٥	A.T. Kearney LLC	٢٩/٦/٢٠١٤	خدمات مهنية (استشارية)
٨٩	١٩٦	MYI Limited QFC Branch	٦/٨/٢٠١٤	خدمات مهنية (استشارية)
٩٠	١٩٧	IMM LLC	١٤/٨/٢٠١٤	خدمات مهنية (استشارية)
٩١	١٩٨	QInvest Denmark LLC	١٨/٨/٢٠١٤	شركة ذات غرض خاص
٩٢	١٩٩	QPI Trading LLC	٤/٩/٢٠١٤	شركة ذات غرض خاص
٩٣	٢٠٠	QInvest Comms Holding LLC	٢١/٩/٢٠١٤	شركة قابضة
٩٤	٢٠١	CW aCS Holding LLC	١٥/١٠/٢٠١٤	شركة قابضة
٩٥	٢٠٢	Dun & Bradstreet LLC	٢٨/١٠/٢٠١٤	خدمات مهنية (استشارية)
٩٦	٢٠٣	CSM Sport and Entertainment LLC	٢٨/١٠/٢٠١٤	خدمات مهنية (استشارية)
٩٧	٢٠٤	Posh LLC	٣٠/١٠/٢٠١٤	شركة ذات غرض خاص
٩٨	٢٠٥	QFB Food & Beverages LLC	٤/١١/٢٠١٤	شركة ذات غرض خاص
٩٩	٢٠٦	CSC Recruitment - QFC Branch	٦/١١/٢٠١٤	خدمات مهنية (استشاري توظيف)
١٠٠	٢٠٧	Sembawang Consult Pte Ltd	١٣/١١/٢٠١٤	خدمات مهنية (إدارة مشاريع)
١٠١	٢٠٨	Grayling Momentum Limited	١٨/١١/٢٠١٤	خدمات مهنية (استشارية)
١٠٢	٢٠٩	WMC Services LLC	٢٣/١١/٢٠١٤	خدمات مهنية (استشارية)
١٠٣	٢١٠	Hines Pokrovsky 1, Limited	٢٦/١١/٢٠١٤	مقر الشركة الرئيسي، المكاتب الإدارية، وعمليات الخزانة
١٠٤	٢١١	Bruin Holding LLC	٤/١٢/٢٠١٤	شركة قابضة

المحلقان رقم (١) و (٢)

الملحق رقم (ا) – الاتجاهات الرئيسية للبنوك المسجلة لدى هيئة تنظيم مركز قطر للمال

تسلط المخططات البيانية التالية الضوء على بعض الاتجاهات الرئيسية والحقائق المرتبطة بالبنوك المسجلة لدى هيئة تنظيم مركز قطر للمال، باستثناء الشركات الاستشارية (الفئة رقم ٤).

وتوضح هذه المخططات نوع المعلومات والتحليلات المتاحة حالياً للمسؤولين عن الإشراف والإدارة.

تكوين إجمالي الأصول

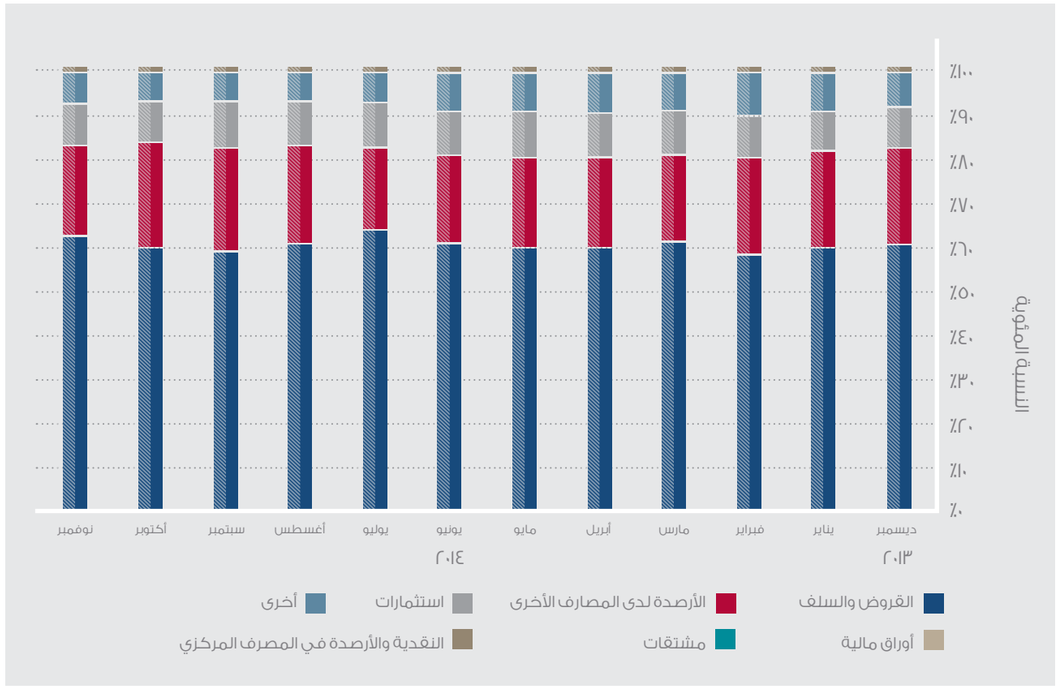

عكس إجمالي أصول القطاع المصرفي البالغ ٨,٥ مليار دولار أمريكي نمواً سنوياً بنسبة ١٧٪، وتكويناً ثابتاً على نحو معقول تهيمن عليه القروض والسلف بنسبة ٦٣٪، ثم الأرصدة المصرفية بنسبة ٢١٪.

تكوين إجمالي القروض والسلف

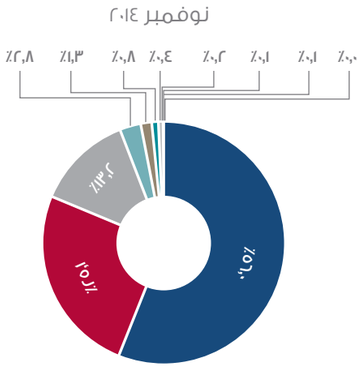

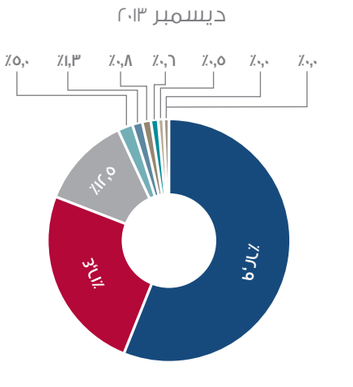

تسيطر على تكوين القروض والسلف وبصورة منتظمة ثلاثة منتجات رئيسية، هي القروض الآجلة، والفواتير التجارية، وديون الإيجارات والأقساط.

الملحق رقم (ا) – الاتجاهات الرئيسية للبنوك المسجلة لدى هيئة تنظيم مركز قطر للمال

تكوين إجمالي الالتزامات

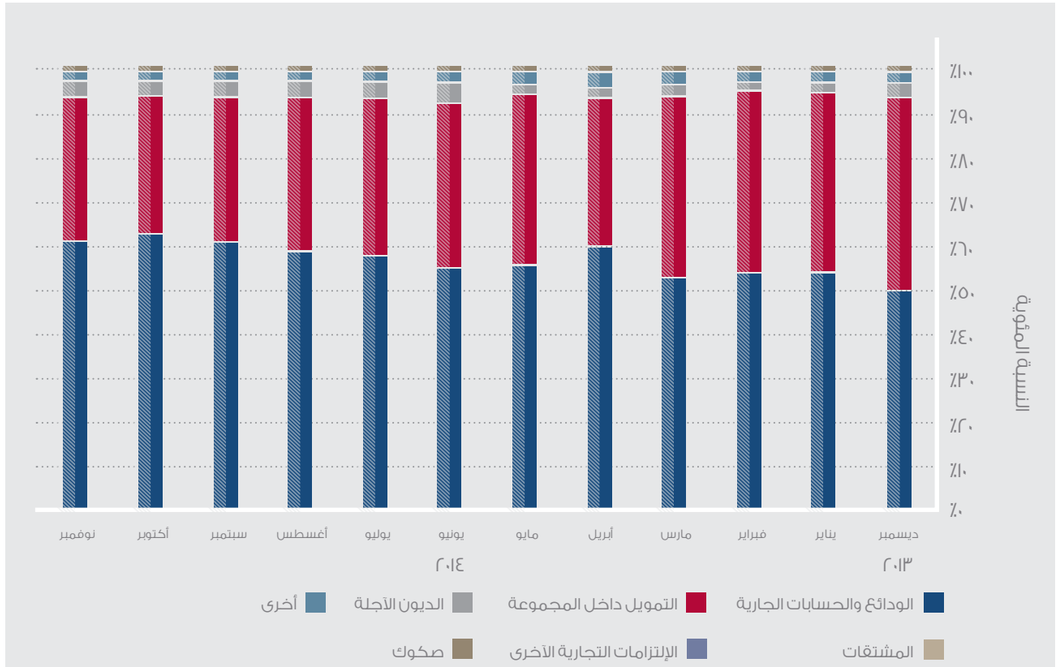

في حين ظلت قيمة الاحتياطي وحقوق الملكية ثابتة في حدود ١,٦ مليار دولار أمريكي، تم تمويل النمو في الميزانية العمومية إلى حد كبير من خلال ودائع الطرف الثالث في مقابل التمويل داخل المجموعة. وزادت ودائع الطرف الثالث والحسابات الجارية، التي تركزت في شكل ودائع ثابتة، والودائع المطلوبة دون إشعار سابق، حيث تمثل ٦٢٪ من التمويل مقارنة بنسبة ٥١٪ في العام الفائت. وانخفض الاعتماد على التمويل داخل المجموعة إلى ٣٤٪ من ٤٦٪ عن نفس الفترة.

مصادر ودائع الطرف الثالث والحسابات الجارية

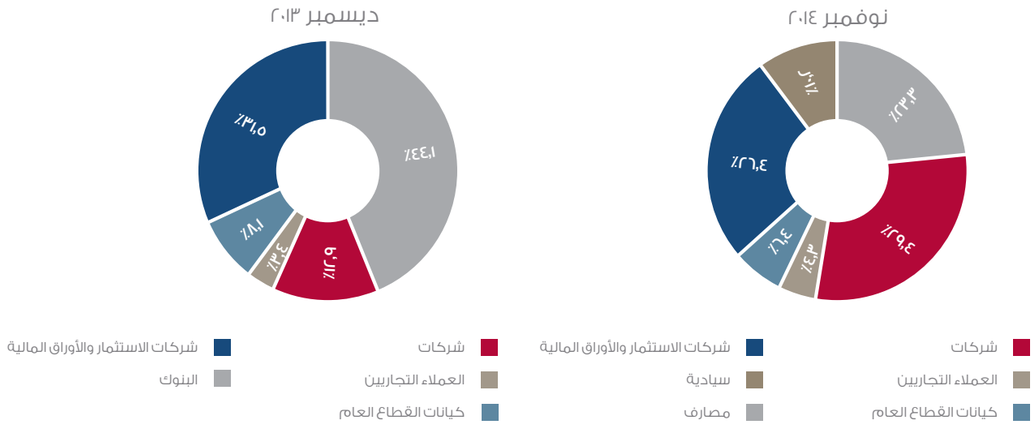

وحققت المصارف أيضاً نجاحاً ملحوظاً في تنويع مصادر تمويلها إلى حد كبير، بعد تقليل اعتمادها على التمويل المصرفي خارج المجموعة لما يقرب من النصف.

تكوين الأنشطة خارج الميزانية العمومية

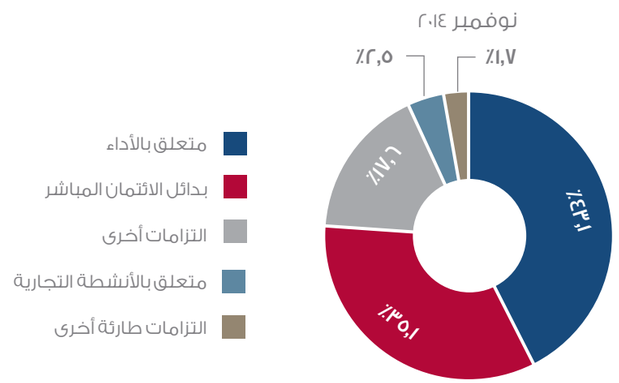

تمثل الأنشطة خارج الميزانية العمومية إجمالاً ما بين ٢٦ و٣٠٪ من قيمة أصول الميزانية العمومية. وتركزت هذه الأنشطة على مدار العام بشكل متزايد في الضمانات المتصلة بالتنفيذ وبدائل الائتمان المباشر (الضمانات الأولية)، وغيرها من الالتزامات (التسهيلات الممنوحة غير المستغلة).

الملحق رقم (أ) – الاتجاهات الرئيسية للبنوك المسجلة لدى هيئة تنظيم مركز قطر للمال

الأصول قيد الإدارة

بلغت قيمة الأصول قيد الإدارة في نهاية الربع الأخير، في سبتمبر ٢٠١٤، ٢,٥ ١ مليار دولار أمريكي، وظلت متركزة بشكل حصري في المحافظ الاستثمارية التقديرية، بنسبة ٥٦٪ خارج قطر.

مكونات بيان الدخل

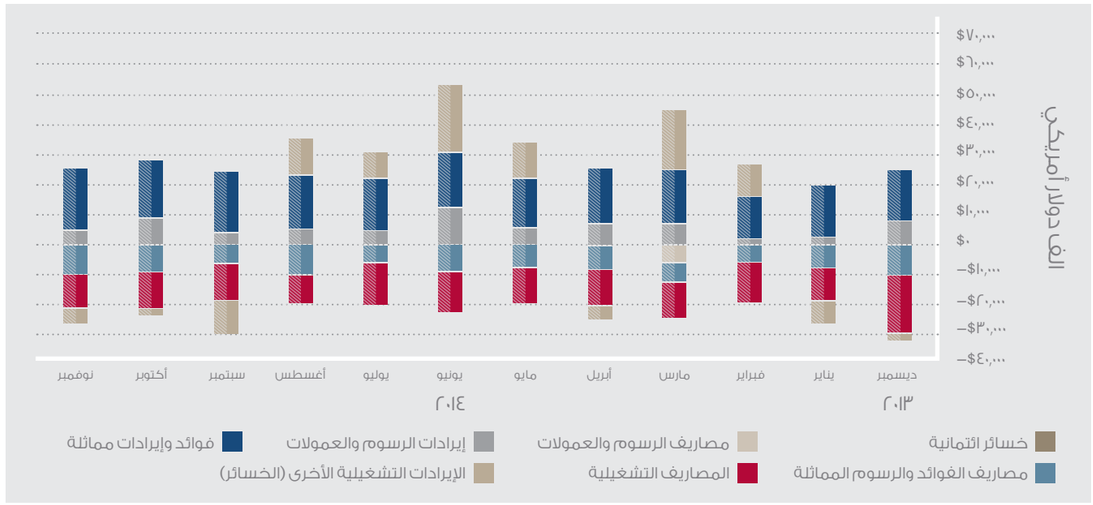

تشير مكونات بيان الدخل إلى درجة معقولة من التقلبات، مع تحقيق ربحية نهائية مقيدة إلى حد ما وموجهة عبر المكاسب والخسائر المحققة الناتجة عن التغيرات الكبيرة في القيمة العادلة للأدوات المالية. وكان لخسائر الائتمان تأثير تراكمي طفيف.

صافي هامش الفائدة

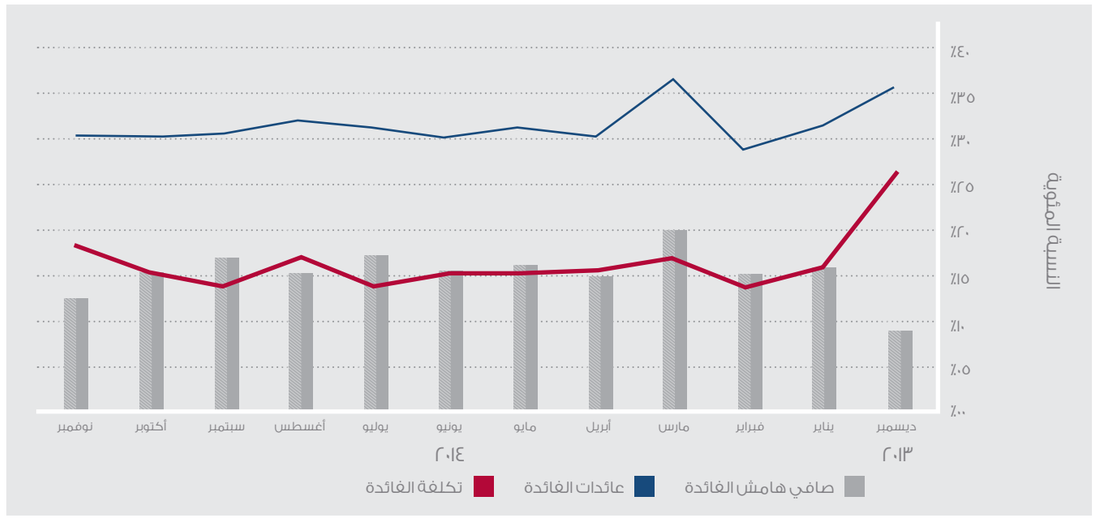

بلغ متوسط صافي هامش الفائدة نسبة ١,٥٪، بما يشير إلى بعض التقلبات مع تناقص مؤكد قصير الأمد في اتجاه نهاية الفترة قيد المراجعة. ويعود التقلب إلى أسعار التحويلات داخل المجموعة والاستحقاق المتفاوت لكل من إيرادات ومصروفات الفوائد.

التوزيع الجغرافي للمخاطر الإجمالية

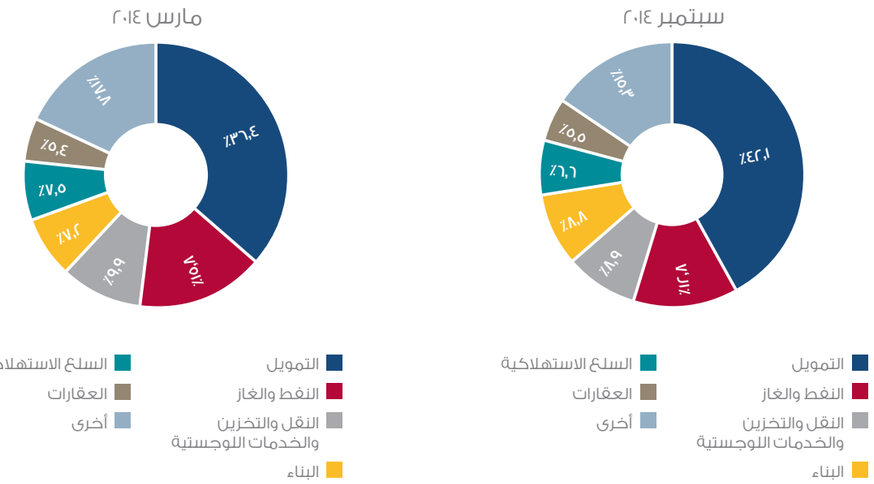

الملحق رقم (أ) – الاتجاهات الرئيسية للبنوك المسجلة لدى هيئة تنظيم مركز قطر للمال

التوزيع القطاعي للمخاطر الإجمالية (تابع)

خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً من إعداد تقارير هذه البيانات الربع السنوية، أصبحت بعض التغييرات في الحجم النسبي لمختلف القطاعات واضحة، ولكن ظل قطاع التمويل في المقدمة كأكثر قطاع عرضة للمخاطر، يليه النفط والغاز والنقل والتخزين والخدمات اللوجستية.

التوزيع الجغرافي للمخاطر الإجمالية

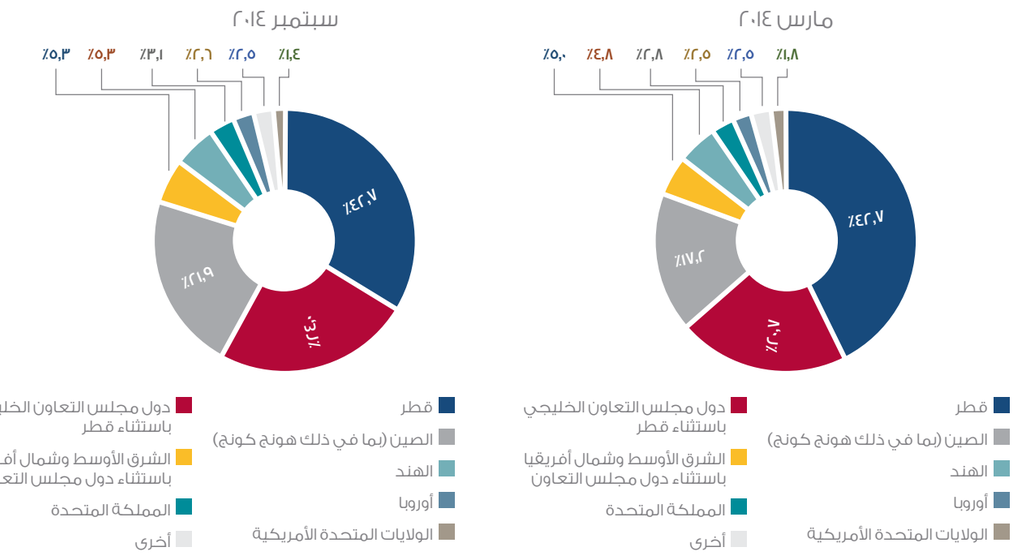

على مدى فترة ستة أشهر، تناقصت مخاطر التعرض المتعلقة بدول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة قطر، وتقدمت الصين لتحل محلها. وجاءت نسبة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي والهند متساوية، ولكن أقل بكثير من دول مجلس التعاون الخليجي والصين.

التمويل والإقراض الأجنبي (الفوركس) كنسبة مئوية من إجمالي التمويل والإقراض

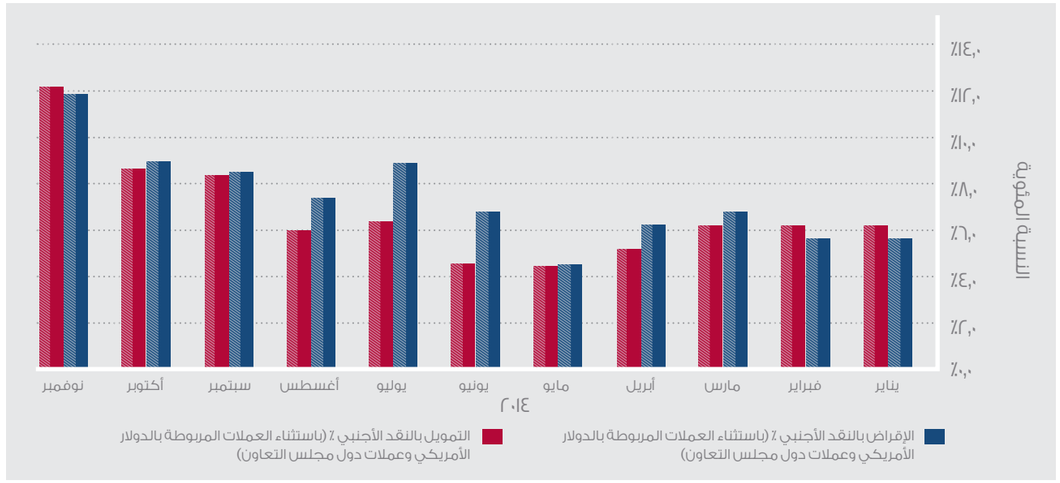

تم تسجيل زيادة في اتجاهات الإقراض والتمويل بعملات أخرى غير تلك المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يرتبط بالتغير في التوزيع الجغرافي للمخاطر الإجمالية. ولا تزال النسب المئوية، مع ذلك منخفضة نسبياً ومتطابقة إلى حد كبير.

الاستحقاق التعاقدي للأصول

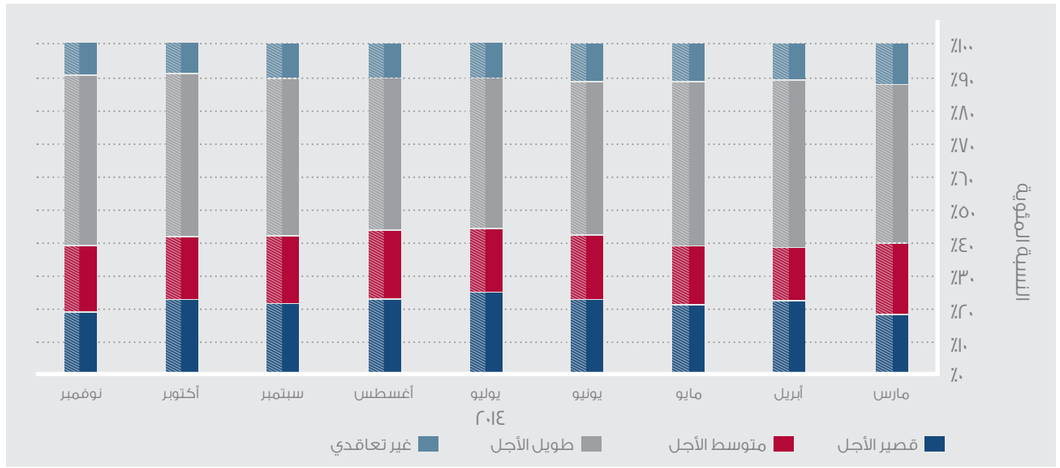

يتم على أسس تعاقدية، تقسيم مدد الاستحقاق إلى قصيرة ومتوسطة الأجل بالتساوي بنسبة ٢٠ في المائة لكل منها. وتعد الاستحقاقات الطويلة الأجل السائدة انعكاساً للطبيعة الآجلة للقروض والسلف.

الملحق رقم (١) – الاتجاهات الرئيسية للبنوك المسجلة لدى هيئة تنظيم مركز قطر للمال

الاستحقاق التعاقدي للالتزامات وحقوق الملكية

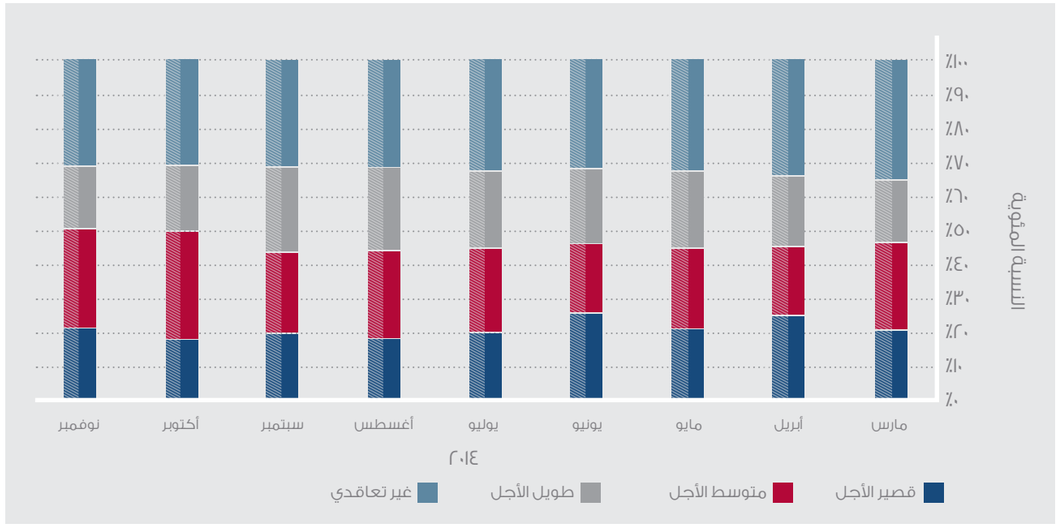

تتطابق الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات على المدى القصير مع الأصول الواردة أعلاه، ولكن الاستحقاق المتوسط الأجل يتجاوز تلك الأصول. ويتكوّن العنصر غير التعاقدي بغالبيته من حقوق الملكية.

كفاية رأس المال

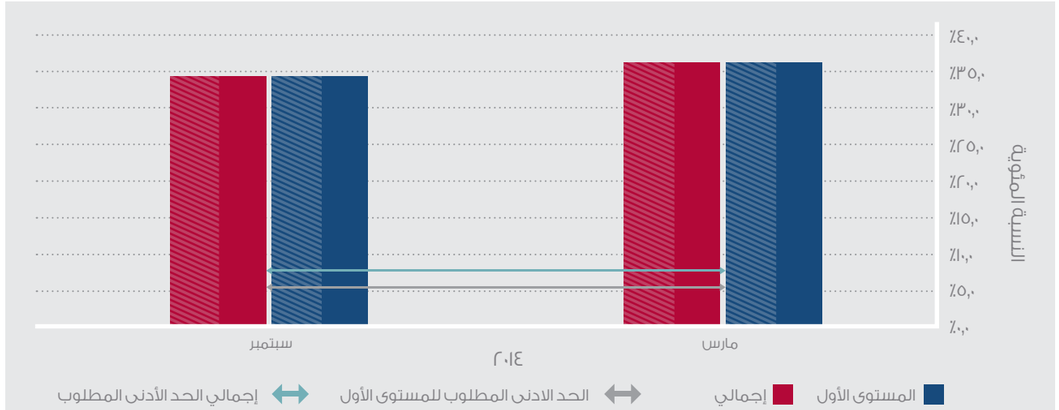

تبقى الشركات مرسملة بشكل جيد، برأس مال يتكون بشكل أساسي من رأس المال العام الشريحة الأولى (CET1).

الملحق رقم (٢)
أرقام نهاية عام ٢٠١٤

الشركات المرخصة

الرقم بتاريخ ٣١ ديسمبر	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
المؤسسات المنظمة	٦٤	٥٩	٦٤	٦٣	٦٥	٦٢
المؤسسات غير المنظمة	٤٧	٤٥	٥٩	٧٦	٨٠	١٠٤
الإجمالي	١١١	١٠٤	١٢٣	١٣٩	١٤٥	١٦٦

الأفراد المعتمدين

الرقم بتاريخ ٣١ ديسمبر	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الإجمالي	٥٢١	٥٠١	٥٦١	٥٤٩	٥٦٤	٣٦٦*

*تم إلغاء وظيفة مواجهة العملاء من الوظائف قيد الضبط بتاريخ ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٤.

*تم إلغاء وظيفة مواجهة العملاء من الوظائف قيد الضبط بتاريخ ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٤.

www.qfcra.com